The Levant

www.THELEVANTNEWS.com

أكتوبر 2023 م - 1445 هـ | العدد 51

The Levant News Media International - London جريدة شهرية تصدرها مؤسسة

المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

عن السويداء ومظاهراتها ضد الأسد

الصفحة: 3

قراءة في المناورات العسكرية المشتركة برعاية قاءاني في سوريا

الصفحة: 5

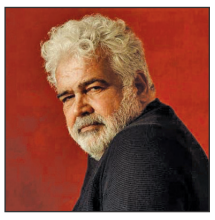

رحيل الروائي والسيناريست خالد خليفة

الصفحة: 7

قصة وطن ونجاح بين المحن

الصفحة: 12

نساء السويداء يتقدمن المتظاهرين على الأسد

تواصل محافظة السويداء معقل الأقلية الدرزية جنوب سوريا، تظاهراتها سلمية منذ قرار حكومة النظام السوري برفع الدعم عن الوقود أغسطس الماضي، حيث سدد القرار ضربة للسوريين الذين يرزحون تحت وطأة نزاع مستمر منذ أكثر من عام وصعوبات اقتصادية.

وتتقدم النساء في السويداء تلك التظاهرات، ويشمل دورهن تنظيم الأغاني وتحضير اللافتات والتواصل مع الذي ينظمون احتجاجات في بلدات مجاورة، حيث يطالب المتظاهرون برحيل الطغمة الحاكمة، وتنفيذ القرار الأممي 2254.

ولمحافظة السويداء خصوصيتها، إذ تمكّن دروز سوريا، طوال سنوات النزاع، تحييد أنفسهم الى حد كبير عن تداعياته فلم يحملوا اجمالاً السلاح ضد النظام ولا انخرطوا في المعارضة باستثناء قلة، كما تخلف عشرات آلاف الشبان عن التجنيد الاجباري، مستعيضين عن ذلك بحمل السلاح دفاعاً عن مناطقهم فقط، بينما غضّت دمشق النظر عنهم.

وتشهد محافظة السويداء منذ سنوات تحركات متقطعة احتجاجاً على سوء الأوضاع المعيشية، وتتواجد حكومة النظام في المحافظة عبر المؤسسات الرسمية، فيما تنتشر قوات النظام حالياً على حواجز في محيط المحافظة.

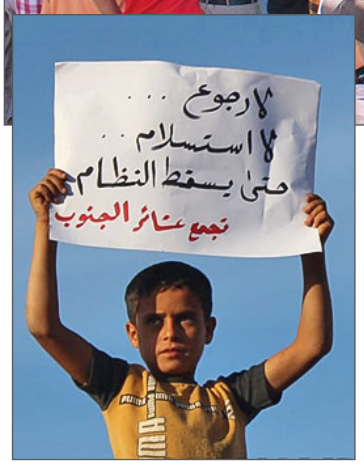

من صفحة السويداء 24

بيدرسون يستبعد الحل الشامل للصراع في سوريا

قال مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا، غير بيدرسون أمام مجلس الأمن الدولي، إن الحل الشامل للصراع السوري «مازال بعيد المنال»، مشيراً إلى انعدام الثقة وتباعد المواقف.

وأضاف بيدرسون في إحاطته نهاية سبتمبر، أمام جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في سوريا: أن «الفجوات في الإرادة السياسية، وتباعد المواقف الجوهرية للأطراف، وانعدام الثقة العميق، والمناخ الدولي كلها عوامل تساهم في ذلك الجمود».

كما نبه إلى أن معاناة السوريين وشعورهم باليأس يزدادان عمقا، مضيفاً أنه «لا يمكننا أن نقبل الوضع الراهن ببساطة لأنه سوف يزداد سوءا، ويمكن أن ينهار، بما سيؤدي إلى خلق تحديات جديدة»، مشدداً على الحاجة إلى أن تبدأ العملية السياسية في «تحقيق نتائج على أرض الواقع وإعطاء الأمل». وقال المسؤول الأممي إنه بدلاً من تهيئة الظروف لعودة النازحين واللاجئين طوعاً وبأمن وكرامة، «مازال المدنيون يقتلون ويجرحون من جراء العنف، كما نزح عشرات الآلاف الشهر الماضي».

وأكد على ضرورة احترام الحق في الاحتجاج السلمي في جميع مناطق سوريا، وضرورة أن تظل الاحتجاجات سلمية، وإنهاء جميع أعمال العنف ضد المدنيين، والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والعمل من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني.

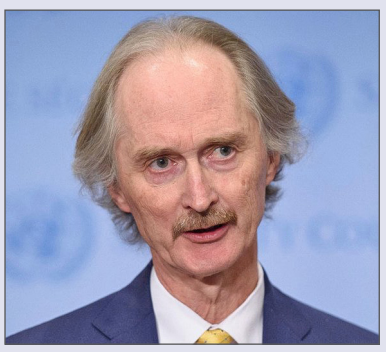

غير بيدرسون

محمد بن سلمان: سنحصل على سلاح نووي إذا حازت عليه إيران

ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان

أكد ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» الأميركية، إنه لو امتلكت طهران سلاحاً نووياً فإن المملكة ستفعل الأمر ذاته «لأسباب أمنية ولتوازن القوى».

وأضاف ولي العهد: «نخشى أن تحصل أي دولة على سلاح نووي»، وحذر من أن أي دولة ستستخدم السلاح النووي «ستكون في مواجهة حربية مع باقي دول العالم».

وتابع «من غير المجدي الحصول على سلاح نووي، لأنه لن يُستخدم. العالم لا يحتمل هيروشيما جديدة بسبب الأسلحة النووية».

وحول الاقتصاد، قال أن الاقتصاد السعودي غير النفطي هذا العام سيكون من الأسرع في مجموعة الـ20، وأضاف أن «الاقتصاد السعودي رقم 17 عالميا، ويمكننا العودة ضمن قائمة الـ 7»، كما لفت إلى أن استثمار السعودية في السياحة رفع نسبة إسهامها في الناتج المحلي من 3% إلى 7%.

وقال: «لنحقق أهدافنا في المملكة يجب أن تكون المنطقة مستقرة، ونتطلع أن تنعم المنطقة وكافة دولها بالأمن والاستقرار لتتقدم اقتصادياً، أركز وقتي لمتابعة ما يخدم مصالح السعودية وشعبها».

عن السويداء ومظاهراتها ضد الأسد.. ليفانت تحاور رئيس تحرير السويداء 24

سامر دحدوح

شهدت ساحة الكرامة في مدينة السويداء، يوم الأحد الموافق 24 سبتمبر، تجمعًا احتجاجيًا ضد النظام السوري. شارك في هذه المظاهرة المئات من سكان المحافظة، ويأتي هذا التجمع ضمن سلسلة التظاهرات التي تستمر لليوم الثامن والثلاثين على التوالي.

وفي تصريح خاص لصحيفة ليفانت اللندنية حول آخر المستجدات الميدانية في مدينة السويداء، أكد «ريان معروف»، رئيس تحرير موقع السويداء 24، استمرار تواصل المظاهرات في محافظة السويداء جنوبي سوريا حتى تلبية المطالب الشعبية والتمسك بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2254.

ورداً على سؤال حول تراجع التظاهرات التي بدأت منذ نحو أسبوعين، أم ما زالت مستمرة بقوة؟

قال «معروف» إن اليوم 35 على التوالي لتظاهرات أهالي السويداء، مشيراً إلى أنه لا يوجد تراجع بل على العكس هناك اصرار شعبي على مواصلة الاحتجاجات.

وأضاف أنه في كل يوم جمعة، تقام تظاهرة مركزية في ساحة الكرامة بمركز المدينة، وكل يوم جمعة هناك زيادة في أعداد المتظاهرين، حتى أنهم خلال الأسبوع الماضي وثقوا حوالي 5000 متظاهر، وهو أكبر عدد منذ بداية الحراك في السويداء منذ 36 يومًا، بالإضافة إلى خروج مظاهرات في القرى بشكل يومي تعدادها بالمئات، مؤكداً على استمرار التظاهرات حتى تحقق المطالب الشعبية.

وبالنسبة للمطالب التي ينادي بها المتظاهرون في مدينة السويداء؟

ذكر «رئيس تحرير السويداء 24» أن المطالب هي سياسية بالدرجة الأولى، ويطالب الشارع الثوري بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، الذي يعتبر المخرج الرئيسي للأزمة السورية، وهو الانتقال السلمي للسلطة. وأشار إلى أن القرار 2254 مدعوم من قبل جميع مكونات الشعب السوري الثائر، ويتضمن أيضًا إطلاق سراح جميع المعتقلين.

وأضاف أن جميع المطالب هي مطالب سياسية، وليست مطالب اقتصادية أو معيشية، وأن تردي الأوضاع المعيشية كان الدافع لخروج التظاهرات بهذا الزخم، ولكن الشارع مدرك تمامًا أنه لا يمكن أن يتحسن الوضع الاقتصادي في البلد دون حلاً سياسيًا.

وعن زيارة الرئيس الأسد إلى الصين؟

قال «معروف» إن الشارع الثائر تناول زيارة الرئيس الأسد إلى الصين بشكل ساخر، وعبر عن ذلك من خلال رفع لافتات تزامنت مع زيارة الأسد إلى بكين كتب عليها.. «أيها الشعب الصيني كلوه وخلصونا منه".

وحول حادثة إطلاق النار في محيط مبنى قيادة حزب البعث في المدينة؟

ذكر رئيس تحرير السويداء 24 أنه جرت اليوم حادثتين إطلاق نار، وقعتا عند محيط مبنى قيادة فرع حزب البعث. وأشار إلى أن منذ حوالي عشرة أيام، قام أفراد من الحزب والأمن العسكري بحماية مبنى قيادة حزب البعث بإطلاق النار على المحتجين في محاولة لتفريقهم أثناء محاولتهم دخول المبنى.

وأضاف أن حادثة إطلاق النار الثانية وقعت يوم الأمس باطلاق نار كثيف حول مبنى الحزب، حيث زعم النظام السوري أنها رداً على اطلاق نار من قبل مسلحين مجهولين. وأشار إلى أن المحتجين قاموا بإغلاق مبنى الحزب منذ بداية الحراك في السويداء. ومع ذلك، قام النظام السوري بإرسال عناصره وشبيحته من كتائب فرع المخابرات لتأمين المبنى وحمايته، ما يظهر أن النظام يعمل على افتعال تلك الحوادث لتبرير استخدام القوة ورفع مستوى التصعيد في المنطقة.

وبالنسبة للمخاوف المتعلقة بتدهور الأوضاع المعيشية في مدينة السويداء؟

أكد «ريان معروف» أن الأوضاع المعيشية متدهورة بشكل عام في مدينة السويداء، وأن غالبية السوريين يعيشون اليوم تحت خط الفقر في ظل التضخم المتزايد، وهذا الوضع ينطبق على جميع مناطق سيطرة النظام السوري. وأكد أن أكثر من 12 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي وفقًا لتقارير الأمم المتحدة.

وختم حديثه بأن أحرار السويداء يرسلون رسالة إلى السوريين في باقي المحافظات، مشيراً إلى أن سوريا تمر بفرصة ذهبية للتغيير قد لا تتكرر في سنوات طويلة، وأن السويداء تنادي اليوم بحلم جميع السوريين بدولة عادلة وديمقراطية ومتساوية تحترم جميع مكوناتها، وتسود فيها العدالة والقانون، ويتم التوصل إلى شكل الحكم من خلال صناديق الاقتراع بعد التخلص من النظام الحاكم الحالي.

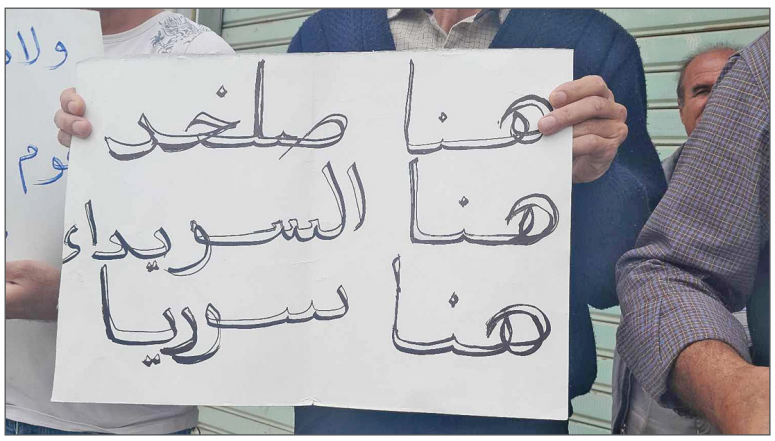

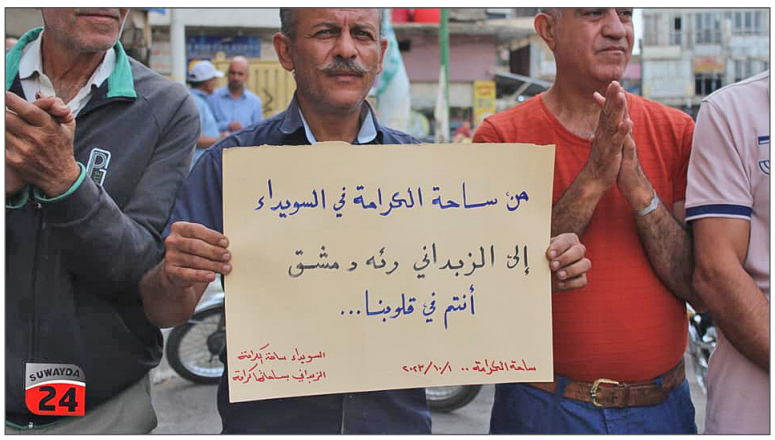

500 مليون دولار نقلها ذراع «ماهر الأسد» اللواء «غسان بلال» إلى غينيا بمساعدة الروس

وفقًا لمصادر إعلامية سورية محلية، قام اللواء «غسان بلال»، الذي يُعتبر ذراعًا للشقيق ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري بشار الأسد، بنقل مبلغ قدره 500 مليون دولار من سوريا إلى غينيا.

نشرت شبكة أخبار نور حلب، المعنية بمكافحة الفساد في سوريا، فيديو يقول أحد النشطاء فيه إنه سيتحدث عن اللواء غسان بلال وعصابته.

وأشار الناشط السوري في التسجيل المصور إلى أنه سيسلط الضوء على موضوع مهم قبل بدء الحديث عن اللواء غسان بلال.

وهذا الموضوع يتعلق بلقاءات جمعت وزير الخارجية السوري «فيصل المقداد» بوزراء خارجية البحرين والإمارات والسعودية على هامش اجتماع مجلس الوزراء العرب في مصر.

وأشار في حديثه إلى أن مرسوم بشار الأسد بإلغاء محاكم الإرهاب والمحاكم الميدانية، هو أول تنفيذ طلبات السعودية ودول الخليج، فيما الطلب الثاني.. ازالة الحواجز من الطرقات بين المحافظات.

وأكد الناشط السوري، إنه قبل سبعة أشهر تم تهريب 500 مليون دولار إلى دولة إفريقية وهي (غينيا)، خرجت من سوريا، عبر عصابات روسية.

وأضاف: إن الـ 500 مليون دولار تخص اللواء «غسان بلال» وأيمن جابر ومحمد جابر.

ونوه أن المبلغ خرج من سوريا من خلال الاتفاق مع يوسف جابر ابن علي وهو من قرية الشلفاطية بريف اللاذقية مواليد 1964 متزوج من سيدة روسية لديه 3 أبناء ومقيم في روسيا.

وتم الاتفاق معه بحكم العلاقة التي تربطه مع محمد وأيمن جابر، على اخراج هذا المبلغ من غينيا.

وبالفعل تم التنفيذ الذي سيبدأ في 20 من شهر سبتمبر. وستكون عملية نقل الأموال بعد التنسيق مع الباخرة التي ستنطلق من تركيا إلى غينا ثم إلى دول الخليج ثم ترانزيد ويتم تسليم المبلغ في تركيا، وفقاً لما ورد في التسجيل المصور.

ويعتبر اللواء بلال، بالإضافة إلى مهامة العسكرية والأمنية، كاتم أسرار اللواء ماهر الأسد، ومدير أعماله المالية والتجارية، وصلة الوصل بينه وبين مجموعة كبيرة من رجال الأعمال الذين يديرون مملكته المالية.

وقد مثّل «المكتب الأمني للفرقة الرابعة»، طيلة سنوات الحرب السابقة، تزاوجاً هجيناً بين تنفيذ العمليات «الأمنية» ضد مناطق المعارضة، والتربح من اقتصاد الحرب القائم على العمليات غير الشرعية، من الحصار والتعفيش والابتزاز والترفيق وتجارة المخدرات والسلاح والبشر.

ماهر الأسد

تجدر الإشارة إلى أن اللواء «غسان بلال»، يعتبر من أبرز المسؤولين عن مجازر معضمية الشام وداريا، والمُتهم بتنفيذ الضربة الكيماوية على معضمية الشام في آب/أغسطس 2013.

أوروبا: نقطة عبور رئيسية لمخدرات نظام الأسد إلى الشرق الأوسط

أفاد تقرير مشترك لمركز الرصد الأوروبي للمخدرات والإدمان بالتعاون مع مكتب الشرطة الجنائية الفدرالية الألمانية بأن أوروبا تُعتبر نقطة عبور رئيسية لمادة الكبتاغون المخدرة قادمة من الشرق الأوسط.

أكد التقرير أن الكبتاغون يُنتج أساسًا في منطقة الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا ولبنان، وأشار إلى أن آخر شحناته تم ضبطها في الاتحاد الأوروبي كانت متجهة نحو دول شبه الجزيرة العربية، وتحديدًا السعودية، حيث تكون الأسواق الاستهلاكية الرئيسية لهذا المخدر.

وأوضح التقرير أن المليشيات المرتبطة بالنظام السوري في لبنان وسوريا تلعب دورًا في تجارة الكبتاغون، معتبرًا أن نظام الأسد يستفيد ماليًا من تجارة المواد المخدرة.

استند التقرير إلى معلومات قدمتها سبع دول في الاتحاد الأوروبي، وهي النمسا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا ورومانيا، مشيرًا إلى أن أوروبا استحلت مكان تركيا كنقطة رئيسية لإعادة شحن المواد المخدرة.

وبالرغم من وصول كميات كبيرة من الكبتاغون إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أنه لم يتم الإبلاغ عن استخدام كبير لهذا المخدر من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفقًا للتقرير.

اقرأ المزيد: إحباط تهريب أكثر من 13 طنًا من الكبتاغون المخدر في دبي

وكشف التقرير عن وجود أدلة على إنتاج أقراص الكبتاغون داخل أوروبا، بشكل خاص في هولندا، حيث يتم تصنيع غالبية الأمفيتامين المخصص للسوق الأوروبية.

وبحسب الشرطة الهولندية، تم العثور في هولندا على مواقع إنتاج كبيرة، حيث يتم تصنيع أقراص الكبتاغون من مسحوق الأمفيتامين بمعدل واحد أو اثنين سنويًا.

أخيرًا، أوصى التقرير بإقامة تنسيق منسق لدول الاتحاد الأوروبي لمعالجة مسألة إنتاج أقراص الكبتاغون داخل الاتحاد ومنع استخدام المنطقة للكبتاغون المنتج في سوريا ولبنان للأسواق في شبه الجزيرة العربية والمناطق المجاورة.

المضبوطات

تم ضبط أعداد متزايدة من أقراص الكبتاجون في الاتحاد الأوروبي منذ عام 2018 أثناء عبورها إلى شبه الجزيرة العربية . وبلغ إجمالي الكمية التي أبلغت عنها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل فردي أثناء جمع البيانات لهذا التقرير 127 مليون قرص و1773 كيلوجرامًا .

تمت أكبر عملية مصادرة بلغت 84 مليون قرص في سالرنو (إيطاليا) في عام 2020. ويشير التقرير إلى أن الاتحاد الأوروبي يبدو أنه قد حل محل تركيا كنقطة رئيسية لإعادة الشحن.

وقد تم ضبط كميات كبيرة من أقراص الأمفيتامين والكبتاجون كل عام في شبه الجزيرة العربية والمناطق القريبة منها خلال العقد الماضي، وما زالت المضبوطات تتزايد.

على سبيل المثال، أبلغت المملكة العربية السعودية عن ضبط 73 طنًا من الأمفيتامين في عام 2021 (مقارنة بـ 18 طنًا في عام 2016).

كما حدثت عدة مضبوطات في شبه الجزيرة العربيةحيث تشير الظروف إلى الشحن من أوروبا. وتصف دراسات الحالة الواردة في التقرير أساليب إخفاء مبتكرة، حيث تم العثور على أقراص في شحنات الأثاث والرخام والورق والمعدات الصناعية.

ويشير تحليل الطب الشرعي لأقراص الكبتاجون المضبوطة في الاتحاد الأوروبي إلى أنها تحتوي عادة على حوالي 32 ملليغرام من كبريتات الأمفيتامين. وهذا يعني أن هناك حاجة إلى حوالي 32 كيلوغرامًا من كبريتات الأمفيتامين النقية لصنع مليون قرص.

السويداء وضوح الهوية الوطنية وأسئلة الواقع الراهن

جمال الشوفي

أعادت مظاهرات السويداء بعث الروح والحياة في قلوب شبابها التوّاق للحرية والعيش الكريم، وبثت نفحاتها على كل السوريين. وإذ تعيد انتفاضة السويداء السلمية والمدنية والتي دخلت شهرها الثاني بشكل متواتر ومتتالي مسار المسألة السورية من عقدة دولية في تقاسم النفوذ فيها، إلى نقطة تحولها المفترضة واستحقاقها الذي طال انتظاره بتطبيق القرار الأممي 2254 ومقدمته التغيير والانتقال السياسي، لدولة المواطنة والحق والقانون، وليست لاستبدال سلطة بأخرى.

عرس ساحة الكرامة، وإذ يستعيد ذكريات مظاهرات الساحات السورية في بداية انطلاقتها في 2011، عرس وطني يؤكد على الهوية الوطنية السورية، ويرفع صور إبراهيم هنانو وصالح العلي ويوسف العظمة وسلطان الأطرش، رجال الدولة الذين أسسوا لنواة الدولة الوطنية السورية بدايات القرن العشرين، قبل أن يقرضها حكم عسكر البعث الحاكم.

في ساحة الكرامة أسماء المعتقلين والمغيبين قسرًا وصور ضحايا التعذيب في السجون السورية تستدعي الذاكرة الممتلئة ألمًا ورعبًا فتفيض القلوب قبل الأعين. ولافتات الانتفاضة تقول بصراحة ووضوح لا لبس فيه: التغيير السياسي ضرورة سورية لاستعادة الدولة، وتطبيق القرار الأممي 2254 هو مفتاح الحل السوري. وما زاد ألقها حضور عشائر البدو ووفد من أهالي درعا، وفناجين القهوة تُصب للمتظاهرين، وسلال من العنب والتفاح ترافقها أهازيج وتراث أبناء السويداء ممتلئة بالفرح والبهجة، و»سدر» ممتلئ بالعنب والتين من خيرات الجبل حملته احدى سيداته، وتدعو الجميع: «تفضل على الميسور يا ابن بلدي»، فكان عرسًا وطنيًا.

تؤكد السويداء ثبات هويتها الوطنية وقبولها التنوع السوري العام، وعمق جذورها الوطنية، وسعيها لاستحقاق الدولة الوطنية التي يتساوى فيه كل السوريين حقوقًا وحريات لا يفرقهم عرق ولا دين ولا جنس. فتجد في ساحاتها من كل شرائح المجتمع من الشباب المدني ورجال الدين والمجتمع الأهلي وتتقدمهم نساء وسيدات السويداء، يهزجون بأغاني التراث الشعبي وهو يحاكي المرحلة الحالية من عمر سورية فيرددون: «الناس مليون ونيف فزيف قد ما فيك تزيف»، إشارة واضحة لقول رأس النظام أن عدد المتظاهرين المطالبين برحيله مئة ألف ونيف فقط! ويصر أبنائها على عدم رفع راية أو علم سياسي للنظام أو الثورة لما شكله من خلاف حاد في الشارع السوري، يكاد يودي بالهوية الوطنية السورية، ويصطفون تحت راياتهم المحلية متمثلة براية الموحدين التي هي راية تضامن ووجدان شعبي عام تلمهم وقت الملمات والتهديد بالوجود، وتعود لمكانها الديني وقت السلم والاستقرار. وهذه الراية هي التي واجه خلفها أبناء الجبل المصريين والعثمانيين في القرن التاسع عشر والفرنسيين في القرن العشرين، وهم اليوم يشعرون بتهديد وجودهم عبر تهجير أبنائهم الملاحقين بكل أنواع المذكرات الأمنية سواء بالتخلف عن الخدمة العسكرية أو المشاركة في المظاهرات السلمية التي لم تتوقف الأعوام السابقة؛ أو الفقر وانسداد الأفق العام والتضييق على الناس في معاشهم واستقرارهم. فهذه السلطة لم ولن تقدم تنازلًا واحدًا يفضي لحل سوري سياسي ينعكس على بنيتها الاقتصادية والمعاشية لتحقيق الاستقرار والسلام والأمان لكل سورية.

كما جرت العادة الأعوام الماضية، يتم ترويج التهم لكل منطقة تخرج ضد سلطة النظام السوري، فتهم الإرهاب حاضرة طوال الأعوام المنصرمة للحاضنة السنية الواسعة في سوريا، وتهم وهن الشعور القومي والعمل ضد الاشتراكية والعمالة للخارج تلاحق معارضيه في العقود الماضية، واليوم لا تنجو السويداء من تهم الانفصال وإقامة حكم ذاتي والعمالة لإسرائيل وأمريكيا.

السويداء بمزاتها الخاصة التي شرحت تفصيليًا في دراسات سابقة لا يمكن وصفها بالإرهاب، فرغم تدينها العام بدين الموحدين الدروز، لكنه تدين غير تكفيري ولا تبشيري، ولا يفرضه حتى على أبناء جلدته، ما أتاح مساحة واسعة فيها للعلم والتعليم ونمو الحركات المدنية والسياسية من شتى الصنوف. ورغم اعتدالها العام وطنيًا والتزامها الحياد الإيجابي من الحرب التي دارت على الأرض السورية بعد تحول مسارات ثورتها من السلمية لعنف متعدد الأطراف بدءاً من 2013، إلا أن أسئلة الحاضر أسئلة قلق دائمة في السويداء. فأمام متغيرات المسألة السورية واستعصاء حلها، تبرز على السطح المشاريع الخارجية السياسية الجزئية والتفكيكية للمسألة السورية. وهذا ما وجد له عنوان وهمي في مشروع الإدارة الذاتية الذي يروج له بعض واهمي السياسة عن طيب نية أو مكر ودهاء. فرغم الإعلان عن هيئة تأسيسية لهكذا مشروع اعلاميًا إلا أن رصيده المجتمعي والمدني والسياسي يكاد يكون صفرًا، ولا يوجد له مناصر سوى ضعاف النفوس وأصحاب الرؤية السياسية قصيرة النظر، وهم مجرد أفراد ليس إلا، والغريب أن رواية النظام السوري تستند إليهم وتصر على تجاهل آلاف المتظاهرين في الشارع كعادتها!

الحديث عن إدارة ذاتية في السويداء ضرب من الوهم السياسي، فلا مقومات مادية ولا موارد اقتصادية تؤهل المنطقة لحكم أو إدارة ذاتية كما شرق الفرات. فالإدارة الذاتية ليست إدارة المؤسسات بالأشخاص الكفؤ، وهذا حق عام، لكنها أيضًا إدارة الموارد الاقتصادية التي تفتقر لها السويداء. والمعروف أن هذه المنطقة بموقعها في الجنوب السوري، كانت وما زالت إحدى أهم ركائز الهوية الوطنية السورية، وبعيدة كل البعد عن المشاريع الانفصالية أو الارتهان للمشاريع الخارجية، ويدرك أبناؤها جيدًا أن انغلاق السويداء سيجعلها عرضة للابتزاز السياسي من كل الأطراف لفقدها للموارد الاقتصادية، ولاعتمادها الكلي على أبنائها المغتربين في تأمين قوت أبنائها اليومي. فهي المحافظة المهمشة من المشاريع الاقتصادية من سلطة النظام، ومن مبادرات الدول المانحة أيضًا الأعوام السابقة.

اليوم، تزداد أسئلة قلق الحاضر والواقع الراهن من ردة فعل النظام السوري على مظاهراتها المستمرة، خاصة بعد حادثة إطلاق الرصاص على المتظاهرين أمام فرع حزب البعث حين حاولوا إقفاله مرة أخرى، مترافقاً مع سيل من رسائل التهديد المتوالية للمحافظة والمتظاهرين والتهديدات الأمنية للموظفين بالفصل من عملهم، وسائقي باصات النقل من حرمانهم من مخصصات المازوت إذا ما نقلوا المتظاهرين للساحة؛ والبدء بالتلويح بتقنين الخدمات والتضييق الاقتصادي بقطع طريق الشام، شريان حياتها الوحيد، أو من افتعال الفتن المحلية بيد ميليشياته التابعة الموصوفة بالسلب والنهب وتجارة المخدرات، أو بالتهديدات المتكررة بداعش من البادية الشرقية، أو من تدخل عسكري مباشر فيها بغية وقف مدها الشعبي وتظاهراتها السلمية... وجميع هذه السيناريوهات متدرجة الاحتمال. فيما تبدو معادلة السويداء اليوم، هي معادلة قابلة لأن تكون نقطة القوة المثلى وبيضة القبان في ميزان المعادلة السورية. ويمكنها أن تحرك ملفها المستنقع في أدراج الأمم المتحدة، وتعيد تشكيل خطوات المبادرة العربية للحل السوري من جديد، ومظاهرات السويداء هي محركه وأساسه اليوم... وهذا ما يدركه أبناء السويداء ويعالجون أسئلة قلق الحاضر بحكمة لليوم بالإصرار على التظاهر السلمي والاستمرار فيه ونبذ مشاريع الوهم وقصر النظر السياسي.. وقادم الأيام تتطلب المزيد من الحكمة والتعقل بالإجابة على ما قد يطرأ من متغيرات.

قراءة في المناورات العسكرية المشتركة برعاية قاءاني في سوريا

د. سامي خاطر

يشرف إسماعيل قاءاني قائد قوة القدس الإرهابية المنضوية تحت مظلة قوات حرس نظام الملالي على مناورات عسكرية مشتركة لمواجهة التحديات العسكرية والأمنية في سوريا بحسب التصريحات، والتقى قاءاني في سوريا عدداً من المسؤولين الرسميين والعسكريين والسياسيين والشخصيات فضلاً عن قيامه بتفقد عدد من مناطق العمليات، وتدارس المناطق والمحاور السورية الحساسة في إطار المواجهة المشتركة للتحديات والانفلات العسكري والأمني في سوريا.

وقال قائد قوة القدس الإرهابية في تصريحات صحفية خلال الزيارة إن أمريكا تعد المصدر الرئيس للفساد والفوضى والإرهاب والنزاع في سوريا والمنطقة والعالم، مشيراً إلى أن «سوريا وإيران بلدان شقيقان ويتمتعان بعلاقات استراتيجية متميزة وشاملة وعميقة، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ستقف إلى جانب الشعب السوري وقيادته في مواجهة التحديات» وبالمناورات المشتركة التي تخرج عن الإطار الاستشاري يعزز قائد فيلق القدس النفوذ الإيراني في سوريا ويعترف في الوقت ذاته ضمنياً بحجم التواجد العسكري الضخم لحرس الملالي في سوريا بما يسمح لها بإجراء مناورات مع جيش بقايا الدولة السورية.

والجدير بالذكر أن هذه الزيارة تأتي في خضم تشديد إسرائيل لهجماتها ضد المواقع الإيرانية على الأراضي السورية، وتتزامن مع تصاعد التوتر بين سلطات الاحتلال والفصائل الفلسطينية المدعومة من طهران، وتنتشر مليشيات ما يسمى بـ الحرس الثوري ومعسكرات الميليشيات الموالية لإيران في أنحاء عدة من سوريا وأبرزها لواء «فاطميون»، ولواء "فاطميون" هو لواء عسكري يتشكل أغلب أفراده من مرتزقة شيعة من الأفغان حيث يخضع لإشراف وتدريب قوات حرس نظام الملالي؛ وذلك للمشاركة في معارك مسلحة في سوريا، بزعم الدفاع عن المراقد والأضرحة الشيعية، وتعرضت القوات الإيرانية الى هجمات بطائرات يعتقد أنها إسرائيلية أدت لسقوط عدد كبير من عناصر وضباط الحرس، ويشكل فيلق القدس الإرهابي ذراعاً عسكرية لقوات حرس نظام الملالي خارج الحدود، وكانت الولايات المتحدة قد أدرجته على قائمتها لـ«المنظمات الإرهابية» في العام 2019 على الرغم من تأكيد نظام الملالي بأن أنشطته في الخارج تصب في سياق التعاون الإقليمي الهادف إلى تعزيز الاستقرار ومنع التدخل الغربي.

قاآني" يزور سوريا ويهاجم الولايات الأمريكية

الحقيقة المؤكدة هي أن هذه التصريحات لا ترتبط بالحقائق من قريب أو من بعيد؛ نظراً لأن السبب الرئيس في التواجد الإيراني في سوريا هو أن هناك أطماعاً وصراعات خفية لنظام الملالي يديرها من على الأراضي اللبنانية والعراقية واليمنية والسورية، وما يُشاع من خلاف بين الملالي والولايات المتحدة ما هو إلا ذر للرماد في العيون ويأتي الحديث عن المناورات العسكرية المشتركة في ظل تأكيدات عن إعادة انتشار أمريكي في شرق سوريا المحاذي للعراق، وتتقاسم السيطرة على هذه المنطقة كل من الحكومة السورية والميليشيات الإيرانية من جهة، وما تسمى بـ قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من التحالف الدولي ضد داعش الذي تقوده الولايات المتحدة من جهة ثانية، وتحمل زيارة قائد قوة القدس الإرهابية إلى سوريا في هذا التوقيت رسالة من طهران وهي مدى اهتمام النظام الإيراني بالحفاظ على نفوذه العسكري في سوريا؛ لا سيما في ظل تطورات الساحة العسكرية التي تشهدها سوريا في المرحلة الراهنة؛ فضلاً عن أن هناك تقارير تفيد بأن قوة القدس الإرهابية تكبدت خسائر فادحة خلال الفترة الأخيرة في سوريا حيث إن عناصر كثيرة من هذه القوات قد لقوا مصرعهم سواء في الاشتباكات مع معارضي الحكومة السورية أو في الهجمات الجوية التي تشنّها إسرائيل من آن لآخر على سوريا والتي تستهدف مواقع إيرانية، فيما كان أبرز قتلى قادة الفيلق على الإطلاق القيادي أصغر باشبور الذي كان أحد أهم مساعدي قاسم سليماني.

وتجدر الإشارة إلى أنه يتم تشييع جثامين قادة ومقاتلين قُتلوا في المعارك بسوريا إلا أن المسؤولين الإيرانيين يتعمدون إخفاء أي معلومات متعلقة بالخسائر التي تتكبدها قوات قوة القدس الإرهابية في سوريا، وتتزامن زيارة قاءاني لسوريا مع تصاعد التحذيرات من تهديدات النظام الإيراني لا سيما عبر وكلاء طهران من الجماعات المسلحة الطائفية في المنطقة في إطار تسليط المجتمع الدولي الضوء بشكل أكبر مؤخراً على الأزمة في سوريا، والحقيقة هي أن النظام الإيراني يستغل الأزمة السورية لصالح مشروعه العسكري في المنطقة، وكذلك لإيجاد منفذ لأزماته الاقتصادية إذ حذر مراقبون من أن مشروعات طهران الاقتصادية في دمشق ستكون أدوات بيد قوات حرس نظام الملالي لتعزيز نفوذه في الشرق الأوسط.

المستجدات الأمنية والعسكرية في سوريا

مسلحون متطرفون في منطقة التنف يعدون مجموعات تخريبية ويخططون لزعزعة الوضع في سوريا، وهناك تأكيدات عن إعادة انتشار القوات الأمريكية في شرق سوريا المحاذي للعراق، ومن ناحية أخرى نجد أن تركيا تهدد بالتوغل في شمال سوريا، حيث يهدف أردوغان إلى إنشاء «منطقة آمنة» بعمق 32 كيلومتر في شمال شرق سوريا رداً على التهديدات المتصورة من «وحدات حماية الشعب» و«وحدات حماية المرأة»، أكبر مكونين في قوات سوريا الديمقراطية، وتعتبر الحكومة التركية هاتين المجموعتين إرهابيتين ومرتبطتين بـ «حزب العمال الكردستاني» المسلح الذي تخوض تركيا معه نزاعاً على الأراضي التركية منذ عقود، وقد كانت التوغلات العسكرية التركية السابقة في شمال سوريا والتي تهدف أيضاً إلى صد القوات التي يقودها الأكراد، وقد ساهم قيام روسيا بعد غزوها لأوكرانيا بسحب عدد من قواتها العسكرية العاملة في سوريا في انتشار حبوب الكبتاغون التي حوّلت سوريا إلى دولة مصنعاً ومرتعاً ومصدراً للمخدرات.

إن عملية تأجّج المظاهرات في سوريا لا تستوجب إجراء مناورات مشتركة بين جمهورية الحرس وبقايا جمهورية الأسد في سوريا. والمناورات العسكرية المزعومة التي دفعت إسماعيل قاءاني لزيارة سوريا لا تهدف إلى استعراض القوة العسكرية لميليشيا النظام الإيراني في سوريا وتعزيز قدرات القوات السورية، بل هي من أجل التخطيط لقمع المظاهرات الشعبية المتصاعدة في سوريا.

حجم التواجد العسكري النظامي لنظام الملالي في سوريا

لقد تدخل نظام الملالي الحاكم في إيران في الصراع السوري بوقت مبكر، ونشر بعض قواته النظامية هناك تحت ذريعة محاربة إرهاب ما يسمى بـ «الدولة الإسلامية» لكن هذه القوات المشكّلة أساسا من مشاة المدفعية والمظليين لم تعد اليوم موجودة في سوريا! فمن هي أطراف هذه المناورات المشتركة؟ وهل هي مناورات دولة مع دولة أم هي مناورات لميليشيا مع دولة؟ لم يعد هدف إيران من الوجود في سوريا المشاركة بالمعارك وإنما الردع والنفوذ والهيمنة، وفي هذه الحالة لا تُرسل طهران جنود الجيش النظامي لتنفيذ أجندتها بل تعتمد بدلاً من ذلك على من تسميهم مجازاً «المستشارين العسكريين» الذين هم في واقع الأمر جزء من قوات حرس نظام الملالي، وبالتحديد قوة القدس الإرهابية المنضوية تحت مظلة هذه القوات والمختصة بتنفيذ العمليات الخارجية النوعية، وتتوزع عناصر هذه القوات في الوقت الحالي ما بين خبراء صواريخ بالستية، وخبراء قيادة واتصالات واستخبارات، فهم من يتحكمون في كل ما له علاقة بالقوة الرادعة، ويصل عددهم إلى حوالي 1000 عنصر، ولا أحد يستطيع تقديم أرقام دقيقة حول تعداد الوجود العسكري والأمني للملالي في سوريا ذلك لأن إيران تعتمد أيضاً على الميليشيات الشيعية الموجودة في سوريا، وكذلك على حزب الله اللبناني".

وتدرك إيران أنها لا يمكنها أن تحافظ على قوات لها في هذه المنطقة الواقعة على الحدود مع إسرائيل بشكل دائم، وبناء عليه فإن هدف نظام الملالي على المستوى المتوسط هو البقاء في سوريا وقتاً كافياً لضمان إرساء نظام حكم مناسب لها لا تتضرر معه مصالحها في هذا البلد، أما على المستوى الاستراتيجي البعيد فإن الشغل الشاغل للملالي هو تأمين ممر بري يربط إيران بلبنان والبحر المتوسط لتصدير الغاز والنفط إلى أوروبا.

وبناءً عليه، فإن حجم التواجد العسكري النظامي لنظام الملالي في سوريا لا يسمح بإجراء مناورات عسكرية مشتركة، وعلى الجانب الأخر نجد أن حجم القدرات العسكرية المتدني للقوات المسلحة السورية التي هي قوات دولة ذات سيادة وتاريخ لا يسمح لها بإجراء مناورات مع ميليشيات مسلحة.

وبالتالي لن تسفر هذه المناورات عن إعادة الهيبة والسيادة المفقودة أمام الانتهاكات المتتالية دون أدنى ردٍ حتى ولو كان رداً خجولاً، ولا ترمي هذه المناورات كالعادة إلا إلى قمع المدنيين السوريين العزل في ميادين التظاهر.

فماذا وراء زيارة إسماعيل قاءاني قائد قوة القدس الإرهابية إلى سوريا؟ ولماذا لا يوقف قاءاني تهريب السلاح والمخدرات من سوريا إلى الدول العربية، خاصة الأردن، طالما لديه هذا القدر من القوة على الأراضي السورية بما يسمح له بإجراء مناورات مع دولة؟

الحقيقة التي يجب أن نعرفها جميعاً هي أنه لم تعد هناك دولة نظامية في سوريا ولم تعد هناك سيادة إذ بات بقاء النظام في سوريا مرهون بوجود عالم ميليشياوي، كذلك لا تتوفر الرغبة لدى النظام الإيراني في كف الأذى عن الدول والشعوب العربية، والدليل على ذلك هو استمرار حملات تهريب المخدرات والسلاح، وتهريب البشر، واختراق الحدود بعد عمليات التطبيع التي ما تزال قيد التجربة بين نظام الملالي وبعض الدول العربية، فهل ينجح هذا التطبيع مع الوضع في الاعتبار أن النجاح مرهون بصدق النوايا وهو المبدأ الذي لا يؤمن به الملالي وفُطِموا على ذلك.

حوار مع النائبة الموريتانية قامو عاشور حول هويتنا ومسؤوليتنا في عالمنا العربي والإسلامي

ليفانت - خاص

جميل أن تتناغم وتتسق أفكارنا مع هويتنا وانتماءاتنا بدءاً من الانتماء الإنساني إلى الانتماء إلى مفردات الهوية، والأجمل من ذلك أن نكون حروفاً تامة كاملة معبرة في مكانها وموقعها اللائق بها على السطور؛ وعلى دراية بواقعنا صادقين مخلصين وفاعلين ناضجين ناهضين على مساطر الارتقاء بأوطاننا ومجتمعاتنا ومحيطنا وعالمنا الإنساني الرحب.

نكبات وكوارث تحل بنا من هنا وهنا وبهذا السبب وبغيره لأكثر من قرن من الزمان في منطقتنا، تارة على المستعمر، وتارة على القوى المتطرفة المدعية باسم الدين وهي هدامة للمجتمع والدين، وتارة على يد الطبيعة التي فتكت بنا من جفاف وزلازل وفيضانات وأعاصير وسيول، وحروب وكوارث أخرى.

في حديث حول العديد من الأوضاع الراهنة، عربية وإسلامية، سياسية واقتصادية، مع واحدة من أهل الرأي والفكر والرؤى وإحدى السياسيات الناهضات بشؤون المرأة والمجتمع في عالمنا العربي والإسلامي، شخصية هذه الإضاءة هي النائبة الموريتانية المناضلة قامو عاشور، خرجنا بزبدة الصدق من الحديث ودقة الرأي وصواب الرؤية في الحوار الذي دار مع سعادتها على النحو التالي:

● سعادة النائبة قامو عاشور كثير من عرب المشرق والناطقين بالعربية في العالم لا يعلمون الكثير عن موريتانيا، وفي مقالاتكم يرى القارئ وجود أزمة اجتماعية كبيرة في موريتانيا وقد لا تغطي مقالاتكم حجم أزمة مجتمع، وقد تركز على معاناة فئة بعينها، لذا نجد لزاماً علينا أن نساهم في عرض جانب من جوانب الحقيقة عن موريتانيا كما هي ووجهة نظركم حول قضايا أخرى في عالمنا العربي والإسلامي ومحيطنا اليوم من خلال حوارنا مع سعادتكم: بداية ما هي موريتانيا المعاصرة بالنسبة لكم؟ وتحدث البعض في موريتانيا عن وجود عبودية فما حقيقة ذلك؟ كيف هي الحياة السياسية في موريتانيا، ومن تمثلون فيها؟

● موريتانيا هي درة من دُرر الحضارة الإسلامية وهي بلد المرابطين والعلم والعلماء وبلد المليون حافظ للقرآن ومليون شاعرٍ وأديب في تعداد سكاني ربما لم يبلغ خمسة ملايين نسمة بعد، موريتانيا دولة عربية إسلامية متعددة ومتنوعة في تكوينها وثقافاتها، موريتانيا التي لم ولن تنفصل أبداً عن أمتيها ومحيطها وانتماءاتها، أما عن موريتانيا بالنسبة في الوطن والأرض الأم والحاضنة والجذور والانتماء والتاريخ والوجود والطموح.. موريتانيا هي كل شيء بما لا يقبل أدنى شك، ولا تعني خلافاتنا السياسية مع الآخرين خلافاً مع الوطن الذي لا مساومة ولا مزايدة على رفعته، ونختلف ونتفق سياسياً من أجل مصلحة الوطن موريتانيا وجميع مكوناتها على حد سواء؛ لذلك نحتدّ في نضالنا من أجلها ومن رفعة شأنها بجميع أبنائها ومكوناتها؛ أما عن من يتحدثون عن وجود عبودية في موريتانيا فلا وجود للعبودية بالمعنى الكلاسيكي للمفردة أو بشكل قانوني فقد جرم القانون العبودية في البلاد لكننا كمجتمع ما زلنا نعاني من تبعات وآثار العبودية النفسية والبيئية والاقتصادية ولا بد من خارطة طريق سياسية للقضاء على تلك الآثار والتبعات فما زال هناك أبناء وأحفاد العبيد الحراطين يعانون من تلك الآثار ويعيشون في مستوطنات عشوائية للغاية تجنبا لحدة تلك الآثار الاجتماعية للعبودية وبسبب الفقر المدقع، ولم يأخذ المشرعون بعين الاعتبار ضرورة إعادة التأهيل والدمج الكاملين لهذه الشريحة الاجتماعية الكبيرة في المجتمع والمساواة بينها وبين سائر المواطنين في الحقوق والواجبات قانوناً وممارسة فبمجرد بقائهم في تلك المستوطنات العشوائية وبدون بنية تحتية تلبي احتياجاتهم وتليق بإنسانيتهم يقارعون مصاعب الحياة في ظل هذا المستوى من الفقر مستسلمين لبيئة العمل التي تستغل ظروفهم الحياتية القاسية يعيد ذلك كله إلى أذهانهم ما عاناه أسلافهم من العبودية والاستغلال.. الاستغلال الذي ما زال قائماً حتى وهم أحرار على الورق بموجب القانون ويُشعِرهم بأن أغلال العبودية لا يمكن التحرر منها بمجرد سن قانون دون تشريعات له تعيد تنظيم الحياة العامة مثل قانون الملكية والعمل والأجور والحقوق المدنية وتكافؤ الفرص بين المواطنين وتهيئة بيئة ثقافية جديدة تخلق حالة من التصالح مع الماضي، والتعايش بسلام مع الحاضر وقبول الآخر كليا بعد التحرر في النفوس من نعرة كِبر السيد أو سطوة الرأسمالية والإقطاعية وفرضية خنوع العبد حتى وإن تحرر فما زال فقيراً محتاجاً قد تُخضعه حاجته لتسلط غيره.

إننا ننظر لهذا المسألة بنظرة أوسع من أن توضع في إطار نص قانون محدود قد لا يلبي متطلبات النهضة والتنمية في الدولة دون الاهتمام بمفردات التعايش والسلم الاجتماعي، هكذا نفكر لأجل مجتمع ووطن، وقد يساء فهمنا من قبل البعض، ودون منهج حوار فكري متجدد على مستوى القمة والقاعدة سيبقى سوء الفهم هذا مستحضراً ومفعلاً ونبقى في حالة من المد والجذر.. لكننا سنكون بخير بجهود المناضلين السياسيين في كتلتنا وشركائنا وفي (إيرا) إن شاء الله، وأما من ناحية الحياة السياسية في موريتانيا ومن نمثل فيها، فالحياة السياسية في موريتانيا حتى وإن لم تكن بمستوى الطموح إلا أنها في تنامٍ مستمر لدينا تعددية حزبية ومشاركة سياسية لا بأس بها في موريتانيا قياساً بغيرها، ومع النضال والسعي الدؤوب سنصل عبر الزمن المطلوب بموريتانيا وبشعبنا بكافة مكوناته إلى النقطة التي يرجوها ويتمناها، ومن ناحية من نُمثل في موريتانيا فنحن وطنيون نمثل كل موريتانيا وكل من يتفق معنا في رؤيتنا الوطنية والإنسانية، ونمثل الشريحة المستضعفة في الشعب الموريتاني وننادي من أجل تغيير واقعها على كافة الأصعدة؛ نُمثل كل ما هو موريتاني وكل من يؤمن أن موريتانيا وطن يتساوى فيه الجميع أمام القانون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن عرقه ولونه وجذوره وانتماءاته.

● هل للمرأة دور في الحياة السياسية والاجتماعية في موريتانيا؟

● بكل تأكيد للمرأة في موريتانيا دور كبير في الحياة السياسية فالمرأة اليوم نائبة برلمانية ووزيرة ودبلوماسية ومعلمة وعالمة وأكاديمية وفي هذا الجانب أستطيع أن أقول إن المرأة الموريتانية في الطليعة سياسياً قياسا بالكثير من الدول، ويتنامى دور المرأة في الحياة الاجتماعية فنحن كمجتمع نولي اهتمام بشكل أو بآخر ببناتنا ونأمل لهن الأفضل على الرغم من وجود بعض القيود المتعلقة بالانضباط بالأعراف والتقاليد.

● هل يعد نضال المرأة الموريتانية بمستوى الطموح، وهل يعني وصول المرأة الموريتانية إلى البرلمان بلوغها قمة ما تبتغيه؟

● مؤكد أن نضال المرأة الموريتانية لم يصل إلى مستوى الطموح المُرضي، وإن وصل إلى مستوى الطموح يكون قد وصل إلى أهداف يبتغيها لكن الطموح أمر متجدد وفقاً لرغبة الإنسان في بلوغ مستوى الكمال في الطموح، وبالطبع لا يعني وصول المرأة الموريتانية إلى قبة البرلمان أو إلى منصب وزيرة ومناصب أخرى أنها بلغت قمة ما تبتغيه فالمرأة الموريتانية ما زالت مهمومة بإصلاح وتنمية مجتمعها الذي سترتقي بذاتها من خلاله أكثر، وتطمح المرأة إلى المساواة في الفرص مع أخيها الرجل وأن تصبح رئيسة وزراء ورئيسة جمهورية في يوم من الأيام؛ طموح المرأة كبير وسيتحقق بنهضة وارتقاء المجتمع.

● ما هي علاقتكم بالمرأة الإيرانية وكيف تنظرون إلى تجربتها النضالية وثورتها الجارية؟

● بداية.. لقد اهتمامنا بإيران منذ نعومة أظافرنا وبسبب اطلاعنا على معاناة أشقائنا في دول المشرق العربي من تجاوزات أنظمة الحكم في إيران عليهم سواء في زمن الشاه أو زمن النظام الحالي الحاكم باسم الدين نظام ولاية الفقيه ولمكانة العراق في قلب أمته العربية كانت متابعتنا لتاريخ وأسباب صراعاته مع إيران في ظل النظامين المستبدين، البائد والحالي، متابعة متواصلة مع الأحداث حتى يومنا هذا، وقد ارتبطت القوى الثورية الإيرانية المعارضة ومنها منظمة مجاهدي خلق والمجلس الوطني للمقاومة الإيرانية ارتباطاً وثيقاً بالعراق أرضاً وشعباً حتى اليوم، وعلى الرغم من خروج منظمة مجاهدي خلق من العراق إلا أنها تحظى بعلاقات واسعة مع الشعب العراقي وكانت تحظى بدعم كبير من قبل كافة العراقيين بحسب اطلاعنا وشهادة الكثير من العراقيين، وما تزال هناك قوى ثورية إيرانية معارضة تتواجد على أرض العراق، أما عن علاقتنا بالمرأة فهي علاقة وطيدة؛ علاقة إيمان بمظلوميتها ومسيرتها النضالية وهي كعلاقة كافة أحرار العالم مع الشعب الإيراني ومظلوميته، خاصة مظلومية المرأة والفتاة الإيرانية التي تعرضت للسجون والتعذيب والإعدامات على يد النظامين الدكتاتوريين البائد والقائم وآخر ما تتعرض له هو القتل والضرب والتنكيل والتعرض لشرفها وكرامتها في الانتفاضة الوطنية الإيرانية الجارية التي تقودها المرأة وتعرض فتيات المدارس لهجمات تسميم موجهة، بحسب ما أعلنته منظمات وخبراء دوليين بقصد حرمان الفتيات من المدارس وبالتالي عدم مشاركتهن في أحداث الانتفاضة الجارية على أرضية الشوارع؛ وقد عانى الشعب الإيراني منذ قرابة المئة عام من أنظمة دكتاتورية استبدادية متعاقبة عليه ومع اختلافها أي الأنظمة إلا أن القواسم المشتركة بينها كانت كبيرة ومتعددة كالدكتاتورية والاستبداد وسياسة الإكراه بحق المرأة واستخدامها كوسيلة دون النظر إلى كرامتها ورأيها وكافة حقوقها واستخدام السياسات القمعية الإعدامات والتعذيب داخل السجون كوسيلة ونهج في مواجهة خصوم الرأي الذي لم تعترف تلك الأنظمة برأيهم، كانت بداية العلاقة مع المرأة الإيرانية ونضالها من خلال والمطالعة والأخبار والقراءة عن حقبة الهيمنة الاستعمارية في إيران ثم حقبة الاستقلال وتأميم النفط؛ ثم بعد ذلك اهتمامي كامرأة مناضلة بمتابعة نضال المرأة الإيرانية في المجلس الوطني الذي تقوده امرأة مناضلة وهي السيدة مريم رجوي ونضال المرأة الإيرانية في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة التي تتواصل أيضاً مع النساء المناضلات في العالم وأغلبية القيادة في هذه المنظمة وفي مدينة أشرف هي من النساء، وأكثر إعجابنا هو تمسك هؤلاء النساء بمسيرتهن النضالية رغم التضحيات الكبيرة اللائي قدمنها، وكذلك تمسكهن بقيمهن الإسلامية وثباتهن على طريق النضال رغم المصاعب، علاقتنا بهم كبيرة علاقة قيم مشتركة وطموح مشترك وننظر لهن ولنضال الشعب الإيراني وتضحياته بتقدير وإعجاب وما دامت المرأة هي التي قود الانتفاضة فستنتصر دفاعاً عن أبنائها وأهلها ومجتمعها وثأراً لمظلوميتها.

قامو عاشور هي نائبة برلمانية موريتانية ومناضلة من أجل الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان في موريتانيا، ومن المهتمين بقضايا العالمين العربي والإسلامي، ومن الناشطين في صفوف حركة (إيرا) التحررية في موريتانيا.

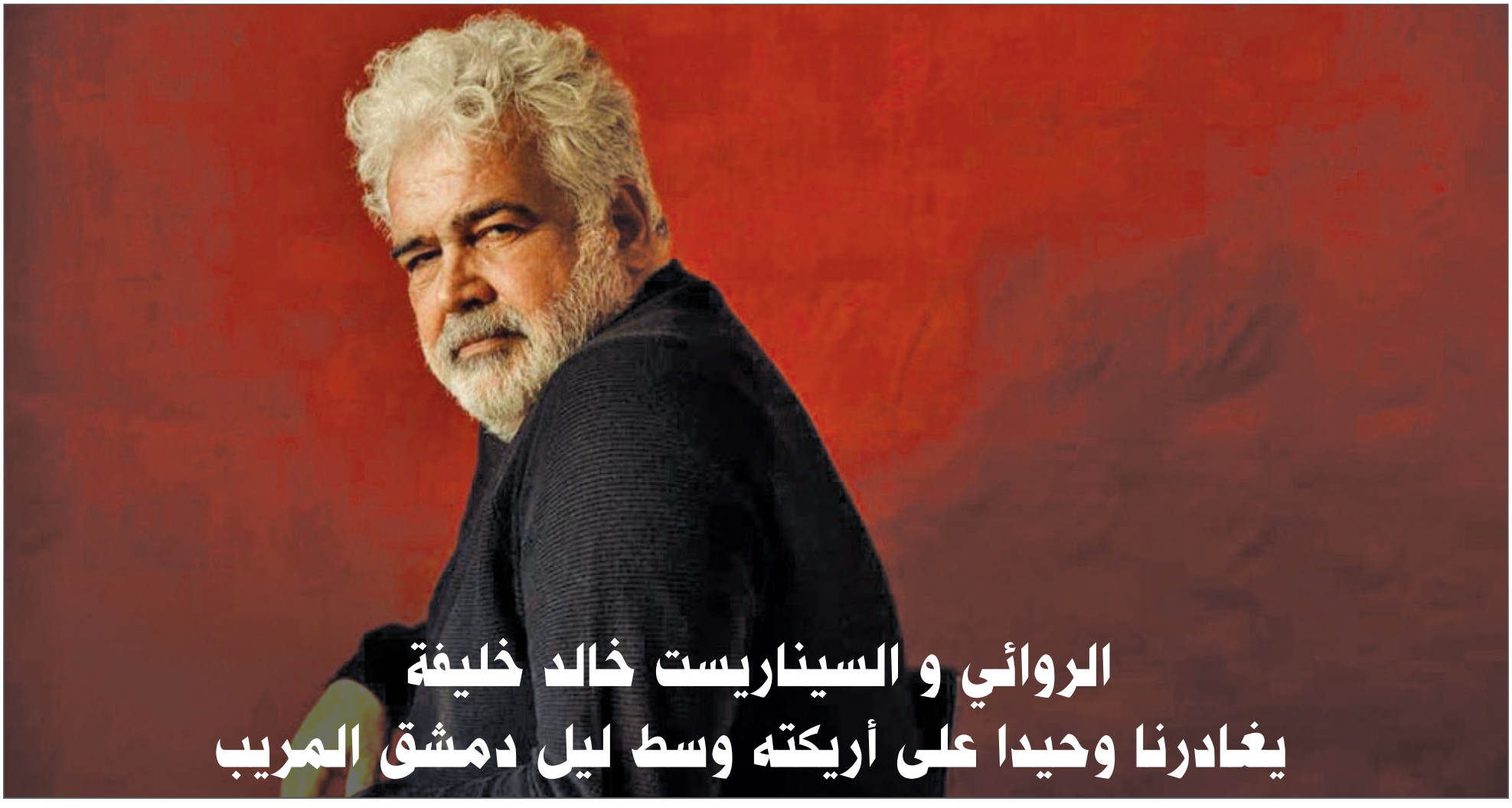

الروائي و السيناريست خالد خليفة
يغادرنا وحيدا على أريكته وسط ليل دمشق المريب

فاتن حمودي

الموت قمر مكتمل، يضيء علينا و يحصدنا واحدا تلو الاخر، فرادى وجماعات، فكأن الليل و الموت يعرفاننا جيدا، الليل الذي نعيشه، لنسقط أخيرا في الغياب الحتمي، ولأن «الموت عمل شاق»، كما قال الروائي خالد خليفة، الذي فجعنا به أمس، والذي توفي في منزله بدمشق وحيدا تماما وعلى أريكته.

نحن نموت وكفى، نموت محاصرين بالمحرقة، و العزلة الاضطرارية، و البحث عن منأى في المنافي، مسورين بالقلق و حمى السؤال.

التقيت خالد خليفة في فرح الصديقة ألما عنتبلي، قطعنا دربا من أبوظبي إلى دمشق ومن ثم إلى حلب، هناك مضينا إلى حارات حلب، و ذاك البيت العربي الذي جمعه الحب، كان خالد و ألما و أيفا، صبايا و شباب يرقصون، فترقص معهم النجوم، وكأننا في فيلم أو رواية، كان خالد يضج بالفرح و الحياة، يغني القدود، و يزداد سمرة وجنونا، كان الرقص لغة الجسد و الفرح و العشق والجنون.

دخل عام 2011 ، ودخل معه الليل و الموت، وهكذا باتت المرثيات في الشعر، و أصبحت مفردة الموت تخيم على الحياة، و تمشي في النصوص و الكتابات السردية، نعم الموت عمل شاق.

في ظل هذا المشهد التراجيدي ، كتب الروائي والسيناريست السوري خالد خليفة روايته، «الموت عمل شاق» بعد «مديح الكراهية» و»لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة»، و»حارس الخديعة»، و»دفاتر القرباط"، هكذا كان الموت والطريق من دمشق إلى حلب، و من حلب إلى الحسكة والقامشلي والدير والرقة و درعا، وحمص و السويداء، ليمتد هذا الظل الثقيل إلى بيروت، يا للسخرية المرة.

تتمحور الرواية حول وصية طالما سمعناها في بيوتنا، من أهلنا و أجدادنا، وهي طلب الأب المحتضر «عبد اللطيف السالم «، من ابنه بلبل» أن يدفنه بقريته العنابية بجانب أخته ليلى.

فهل هو الخوف من الوحدة بعد الموت، أم هو البحث عن الطمأنينة، و ربما بيت أخر وحارة وجادة هي جادة الموت، هكذا يهزم الجسد، لاشي سوى الكتابة، الكتابة هي الحياة في كل تداعياتها، هي القنديل في هذه العتمة المريبة و الليل الحالك.

يحاول الابن بلبل، أن ينفذ الوصية، الوصية التي تشكل في الزمن والمكان السوري مأزقا حقيقيا، وهنا تبدأ اللعبة، وسط مكان ممزق، حواجز، احتلالات، صراعات، فالعبور من مكان إلى آخر يعني التحرك وسط حقل ألغام.

في هذه التراجيديا، ثمة من أختار البحر قبرا شاسعا، و ثمة من أختار القبر بجوار أخته، و في قريته، وهنا تتحوّل المهمة إلى شيء كارثي، و يتحول السرد إلى كاميرا تصور المدن و القرى و العيون، هكذا قرأ خالد خليفة الموت، والذي تحوّل إلى تيمة نقرأ من خلالها التاريخ، والحرب ومألات البشر.

و تواصل نتاجه الإبداعي الذي يرصد القمع الذي تعرّض له المجتمع السوري، في عمله «لا سكاكين في مطابخ هذه المدينة «، الرواية التي حملت الكثير من الاسئلة الوجودية والمصيرية، قلق الإنسان وخوفه، خراب الحياة العربية، الأنظمة الاستبدادية، محو الهوية، في هذه الرواية كتب بجرأة و لغة وجدانية عالية، كل ما هو مسكوت عنه في الحياة العربية عامّة والحياة السورية خاصّة.

هكذا يحمل الكاتب الوجع السوري، وما يمارس على الإنسان من قمع و قتل، «لاسكاكين في مطابخ المدينة»، هذا الحفر العميق في الشخصيات ومعاناتها من الخوف والبطش والرغبات المقتولة، ، يتناول هذا من خلال سيرة عائلة اكتشفت أن كل أحلامها ماتت وتحولت إلى رماد كما تحولت جثة الأم إلى خردة يجب التخلص منها ليستمر الآخرون في العيش.

حازت هذه على «جائزة نجيب محفوظ للأدب» عام 2013، ودخلت في القائمة النهائية «القصيرة» للجائزة العالمية للرواية العربية لعام 2014، المعروفة باسم «جائزة بوكر العربية».

هكذا يمضى خليفة بمشروعه الروائي والذي يلامس التاريخ والمجتمع ، فكتب رواية "لم يُصلِّ عليهم أحد» (2019)، عاد من خلالها إلى القرن التاسع عشر، راصدا النظام العثماني، من خلال الطوائف و الأديان و تحولات المجتمع والبطل هو مدينة حلب، عبر قصص متشابكة عن الحبّ الملاحق بالموت، والموت المحقّق عبر المجازر والطاعون والزلازل والكوليرا، ومفهوم الهويّة والانتماء وأسئلتهما.

وهو ما أكده في حواراته، بأن الرواية « متخيلة وهي

لا تقارب الحالة السورية الآن نهائياً سوى في السؤال الدائم المتمثل بفكرة سؤال الهوية".

وبالتأكيد فإن هذه الرواية ، ليست مجرّد رواية عن طفل مسيحي ناجٍ من مجزرة في ماردين، طفل تربى عند عائلة مسلمة في حلب، بل رواية متخيلة و ممسوكة بخيوط الواقع ، عن الطوفان والقلق البشري، مصائر صغيرة تقودنا إلى مصير أكبر لمدينة حلب، هذه المدينة التاريخية التي تفوح منها رائحة الغار، والصوت و الغناء و الموسيقى، والتي شهدت عبر تاريخها الطويل تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة ودينيّة عميقة، يرصدها خليفة بتقنيّات جديدة، في هذه الرواية من خلال ثنائية الحبّ والموت.

تدور أحداث الرواية، على في حلب و أطرافها، وتاحذ من فيضان النهر عام 1907 ، حدثا لتنامي الشخصيات و المشهد داخل الرواية، فقد جرف النهر عمرًا من الحياة الهانئة على ضفتيه، وابتلع من ماتوا، لكنه أيضًا خلخل حياة من بقوا، عاشق الأحصنة لجمته ضروب الحياة وأخذ يحاول لملمة ما تبقى ومن تبقى له. والعمة أمينة الحنونة أصبحت تحلم بتطبيق الحدّ والشريعة..

مصائر تأخذنا إلى حلب ، بكل تغيراتها ومآلاتها من خلال ثنائية الحرب والسلام، الحب والموت.

خالد خليفة استطاع أن يكون بين أهم اسماء الروائيين في الوطن العربي، و قد تُرجمت أعماله إلى عدد من اللغات..

كان حاضرا في الدراما السورية، واستطاع أن يترك بصمة حقيقية، في عدد من الأعمال، ومنها:

قوس قزح، سيرة آل الجلالي، المفتاح، ظل إمراة، العراب، وغيرها من الأعمال..

هكذا يغادرنا وحيدا، وحده ضجيج الغياب ملأ السوشيال ميديا، ويبدو أن الصمت الطويل يحمل صرخات الفجيعة السورية، في عالم أراد أن يحترف الصمم كي لا يسمع صوت الحرية.

ترحيل سوريين من تركيا

شهادات عن حملة ترحيل قسري وانتهاكات حقوق اللاجئين

تقرير حصري يكشف عن تفاصيل حملة ترحيل سوريين من تركيا بما في ذلك الانتهاكات والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرضون لها أثناء العمليات. يشير التقرير إلى أن هذه العمليات تشكل انتهاكًا للقانون الدولي وتهديدًا حقيقيًا لسلامة السوريين المرحلين، وخاصة الصحفيين والنشطاء الذين قد يواجهون تهديدات حياتية إذا تم إعادتهم إلى سوريا.

التقرير يستند إلى شهادات سوريين تم ترحيلهم قسرًا إلى سوريا والذين شاركوا في هذه العمليات. تشمل الانتهاكات التي تعرضوا لها الاعتقال والاحتجاز الإداري دون محاكمة ومعاملة لاإنسانية أثناء فترة الاحتجاز. كما يتعرض العديد منهم للضرب والتعذيب أثناء الاحتجاز. بالإضافة إلى ذلك، تضمنت العمليات إجبار المحتجزين على توقيع ورقة «العودة الطوعية» دون موافقتهم الحرة والمستنيرة.

التقرير أيضًا يسلط الضوء على عمليات ترحيل مئات الآلاف من السوريين من تركيا إلى سوريا خلال السنوات السابقة، مع تزايد حدة هذه العمليات خلال الفترة الأخيرة. يشير إلى أن هذه العمليات تتعارض مع القوانين والتزامات تركيا الدولية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وحقوق اللاجئين.

التقرير يستند إلى مصادر موثوقة وشهادات من الأشخاص المبني على تجاربهم الشخصية، ويطالب بضرورة وقف هذه العمليات وضمان حقوق اللاجئين والمهاجرين والامتناع عن ترحيلهم قسرًا إلى مناطق يمكن أن تعرض حياتهم للخطر.

رأي قانوني وتوصيات:

تنص المادة 26 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على أن "كل معاهدة نافذة ملزمة لأطرافها ويجب عليهم تنفيذها بحسن نية". ويُعتبر مبدأ حسن النية أحد المبادئ العامة للقانون الدولي ويشير إلى الشعور بالولاء للقانون واحترامه؛ وإلى غياب الإخفاء والخداع والاحتيال؛ وإلى الاعتقاد الصادق بالتصرف وفقًا للقانون. إن محاولة تركيا الالتفاف على حظر الإعادة القسرية كأحد الأحكام التعاقدية والعرفية في القانون الدولي من خلال تصوير قيامها الفعلي بهذه الإعادة على أنها طوعية - وهو أحد الشروط التي تجعل عودة اللاجئين غير قسرية - يمثل النقيض لمبدأ حسن النية بالمعنى الوارد أعلاه.

إن مفهوم الطوعية راسخ في مبدأ عدم الإعادة القسرية حيث أن "القسر" بجوهره يتناقض مع الإرادة الحرة والقرار المستنير اللذين ينتج عنهما طوعية العودة. [1] بناءً على ذلك، فإن عوامل الدفع السلبية من قبل الدولة المستضيفة - تركيا - التي تتمثل في فرض ضغوطات فعلية، ونفسية، ومادية، وقانونية تعني أن أي قرار بالعودة من قبل أي لاجئ - عدا عن عمليات الترحيل الفعلية - هو قرار يفتقر إلى عناصر الطوعية وبالتالي يعني عودة قسرية تتحمل مسؤوليته بشكل أساسي تركيا لأنها أجبرت من يقررون العودة في ظل هذه الظروف على اختيار العودة لمكان يمثل لهم خوفاً حقيقياً من الاضطهاد بسبب عوامل الدفع التي مورست عليهم.

إن محاولة اختزال طوعية العودة بكافة شروطها ومعاييرها بإجبار المُعادين قسراً على توقيع ورقة "عودة طوعية" يعكس بشكل عملي عدم تنفيذ تركيا لأحكام القانون الدولي بحسن نية. وعلى سبيل الدلالة في هذا السياق، فإن بنود التوقف عن وضع/ صفة اللجوء في المادة 1(ج)[2] من الاتفاقية الخاصة باللاجئين عام 1951 يجب ألا تنطبق بشكل أوتوماتيكي على جميع الأشخاص طالبي الحماية الدولية نظراً إلى إمكانية أن يظل لديهم خوف مبرر من الاضطهاد أو أسباب قاهرة لعدم العودة ناجمة عن اضطهاد سابق. [3] وبالتالي، فإن مبدأ حسن النية يفترض من الدول المضيفة ألا تستغل إمكانية أن تكون الظروف العامة التي أدت إلى اللجوء في بلد المنشأ قد تغيرت كي تلغي الحماية الدولية عن جميع طالبي تلك الحماية، إنما عليها أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الفردية لكل من هؤلاء حتى لا ترقى إعادتهم إلى إعادة قسرية.

وبالنظر إلى الظروف التي تفرضها تركيا على اللاجئين السوريين وفق ما يعرضه التقرير لإجبارهم على العودة إلى سوريا أو ترحيلهم مباشرة إليها، يبرز نمطٌ متناسق من الممارسات التي تتقاطع فيها إساءة استخدام أو تعمّد التفسير المغلوط لبعض الأحكام القانونية من جهة، وانتهاكات حقوق الإنسان من جهة أخرى.

تتمتع الدول وفقاً لمبدأ السيادة في القانون الدولي بحرية سنّ القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المحلية التي ترتئيها لتنظيم شؤون مواطنيها والأجانب الخاضعين لولايتها. هذا يعني أن الدول يمكنها أن تخصص مواطنيها بالتمتع ببعض الحقوق المصانة في صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان دون الأجانب مثل الحق في المشاركة السياسية وفقاً للمادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولا يمكن تبرير القيود الأخرى التي تفرضها الدول على غير المواطنين بما قد يرقى لأحد أشكال التمييز المحظورة. [4] أي قيود أخرى على غير المواطنين يجب أن تكون مبررة بالضرورة ولا تتسبب بحد ذاتها في انتهاك حقوق أخرى مصانة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. وبالنظر إلى القانون التركي رقم 6458 والمعروف باسم "قانون الأجانب والحماية الدولية"، فالمادة /54/ الفقرة الأولى البند (د)، تنصّ على ترحيل من يخرق النظام أو الأمن العام إلى خارج تركيا والمادة 33 من نظام الحماية المؤقتة، تُلزم السوريين في تركيا بالامتثال للقضايا التي تطلبها المديرية العامة لإدارة الهجرة أو إدارة الولايات وإن المواقف والسلوكيات المعاكسة لذلك ستشكل انتهاكًا لهذه الالتزامات التي تعد من متطلبات النظام العام وكذلك المادة 8 التي تنص على أن الإخلال بالنظام العام هو أحد أسباب إلغاء الحماية المؤقتة.

تربط هذه المواد بعدة أشكال ما بين مفهوم "النظام العام" وحق السلطات التركية باتخاذ التدابير التي تراها مناسبة بحق السوريين ومنها تقييد حرية الحركة من خلال فرض الإقامة في مناطق محددة ومنع التنقل والسفر إلا بإذن مسبق معقّد الإجراءات، وكذلك تعطي لنفسها الحق في ضوء مخالفة تلك الإجراءات لاتخاذ تدابير تصل للترحيل إلى سوريا. تجدر الإشارة إلى أنه عملاً بمبدأ عدم التمييز، فالأصل أن يتمتع الأجانب على الأراضي التركية بالحق في التنقل وحرية اختيار مكان الإقامة عملاً بالمادة 12(1) و(2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

أما الاستثناء الذي يسمح بموجبه القانون تقييد هذه الحقوق فخاضع للشروط الواردة في الفقرة الثالثة من نفس المادة: "لا تخضع الحقوق المذكورة أعلاه لأية قيود باستثناء تلك التي ينص عليها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتتوافق مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد". وقد ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوضوح أن منع سفر الأفراد داخلياً دون إذن للسفر لا يعتبر متوافقاً مع الشروط الواردة في الفقرة الثالثة التي تفرض أن يكون هناك ضرورة واضحة وتناسباً في الإجراءات مع الضرورة أو المصلحة التي يفترض بهذه الإجراءات أن تحميها.[5] وبالتالي، يفترض أن تكون العقوبات أو الإجراءات المترتبة على مخالفة القوانين التي تقيد هذه الحقوق متناسبة مع ضرورتها في المقام الأول، وبطبيعة الحال لا يمكن أن تُعتبر الإعادة القسرية المحظورة كأحد الأعراف الدولية إجراءً متناسباً مع الضرورة المفترضة من إجراءات التقييد هذه. ومع أن حفظ النظام العام وارد في الفقرة الثالثة كأحد مبررات التقييد، إلا أن تعريفه وتحديد معاييره وضوراته متروك للدول شريطة أن يكون ذلك دائماً لا يؤثر على التمتع بالحقوق الأخرى وأن يكون دائماً بحسن نية. لذلك يجب أن يُفهم حفظ النظام العام دائماً على أنه الشروط والقواعد التي تضمن فعالية المجتمع ويجب توافرها حتى يتمكن الأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم،[6] وليس العكس بأن تتحول إلى ذريعة لتقييد تلك الحقوق والحريات.

تستغل تركيا تقنينها الوطني للحماية الدولية لتجعل من مصطلح "النظام العام" مفهوماً فضفاضاً تسعى من خلاله إلى ممارسة وتبرير جملة من الانتهاكات بحق السوريين كالقيود غير المبررة على التنقل والحركة، المبالغة في تعقيد إجراءات الأوضاع القانونية، الاعتقال التعسفي والحرمان من الحق في الانتصاف الفعال والإجراءات القضائية العادلة والفعالة، التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وأخيراً الإعادة القسرية في انتهاك لأحد قواعد القانون الدولي العرفي.

وفي هذا السياق، فيما يتعلق بمن تمكنوا من توضيح وضعهم القانوني في تركيا من خلال الحصول على بطاقة الحماية المؤقتة (الكملك) أو إقامات نظامية أخرى، فيبدو أن تركيا تتذرع بأبسط أشكال المخالفات لتقوم بترحيلهم قسراً إلى سوريا، في مخالفة واضحة للمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولمبدأ حظر الإعادة القسرية بطبيعة الحال. تنص المادة 13 من العهد على أنه "لا يجوز إبعاد الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم دولة طرف في هذا العهد إلا تنفيذاً لقرار اتُّخِذ وفقاً للقانون، وبعد تمكينه، ما لم تحتم دواعي الأمن القومي خلاف ذلك، من عرض الأسباب المؤيدة لعدم إبعاده ومن عرض قضيته على السلطة المختصة أو على من تعينه أو تعينهم خصيصاً لذلك، ومن توكيل من يمثله أمامها أو أمامهم".

بمقارنة سريعة بالحالات التي يوردها التقرير خاصة لهؤلاء الذين ينطبق عليهم شرط الإقامة بصفة قانونية

في تركيا، نجد أن العنصر الوحيد الذي تطبقه السلطات التركية هو أن القرار اتخذ وفقاً للقانون 6458 الذي تم تناوله أعلاه مع عدم إغفال عناصر القصور والمخالفة القانونية فيه. والجدير بالذكر أن المادة 13 لا تتعرض لمحتوى القانون الذي على أساسه يصدر قرار الإبعاد على اعتبار أن القانون نفسه يجب أن يتناسب والتزامات الدولة وفق أحكام القانون الدولي بما يضمن عدم الإبعاد التعسفي.[7] بالمقابل، حُرِمَ جميع الذين ورد ذكرهم في التقرير وتقارير حقوقية أخرى من حقه في النظر في حالته بشكل فردي وليس على أساس القرارات التي تستهدف جماعات بأكملها، وكذلك من حقهم في الحصول على كافة الوسائل التي تمكنهم من الانتصاف الفعال ومن ضمنها الاعتراض على قرار الإبعاد/الترحيل من خلال إجراءات قضائية أو سواها تكون شفافة وفعالة.[8]

أما فيما يتعلق بالحالات الأخرى التي قد لا ينطبق عليهم شرط الإقامة القانونية حسب المادة 13 من العهد، إذا كانت شرعية دخولهم أو إقامتهم محل نزاع وفقاً للقوانين النافذة في الدولة، فإن أي قرار يؤدي إلى طردهم أو ترحيلهم يجب أن يُتخذ بشكل متناسب مع جوهر المادة 13. "والأمر متروك للسلطات المختصة في الدولة الطرف، بحسن نية، في ممارسة صلاحياتهم في تطبيق وتفسير القانون المحلي، مع مراعاة المتطلبات المنصوص عليها في العهد مثل المساواة أمام القانون (المادة 26)".[9] وبهذا السياق، فقد توصلت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان – التي ينطبق اختصاصها على تركيا – أن اتخاذ القرار بإبعاد/ترحيل طالبي الحماية الدولية – الذين بطبيعة الحال لم يدخلوا أراضي الدولة بشكل قانوني ولا يُعتبر وجودهم فيها قانونياً – يُعتبر انتهاكاً للحق في الانتصاف الفعال بالمعنى الوارد في المادة 13 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان نظراً لأن قرار الإبعاد اتُّخِذ بينما كانت طعونهم لا تزال قيد النظر أمام المحاكم المحلية.[10]

بالإضافة إلى كل ما ورد، وعودة إلى حظر الإعادة القسرية في كل الظروف، فإن تركيا مُلزمة بناءً على أحكام القانون الدولي التعاقدي والعرفي بعدم إعادة أي سوري إلى حيث يمكن أن يتعرض للاضطهاد، التعذيب والمعاملة اللاإنسانية، الخطر على الحياة والكرامة الإنسانية، أو أي انتهاكات خطيرة أخرى لحقوقه. وبالتالي لا يمكن التذرع بإبقاء تركيا على النطاق الجغرافي لاتفاقية اللاجئين عام 1951 وعدم انطباقها على طالبي الحماية الدولية من السوريين على أراضيها لتدعي قانونية إعادتهم إلى سوريا. على تركيا بكل الأحوال أن تقيّم بموضوعية كافة عناصر الطوعية والأمان والكرامة اللازمة لعودة اللاجئين، وذلك لا يقتصر على استنتاجات انخفاض حدة العمليات العسكرية، إنما على عناصر شاملة من ضمنها الوضع الاقتصادي والمعيشي، الروابط العائلية والاجتماعية وإمكانية إعادة الاندماج، الوضع القانوني، وحالة حقوق الإنسان في المناطق التي سيعود إليها اللاجئون. وقبل الاستناد إلى هذه العناصر والشروط كافة، على تركيا أن تعمل على وقف عوامل الدفع السلبية التي تُجبر اللاجئين السوريين أحياناً على اتخاذ قرارات غير مستنيرة بالعودة. وأخيراً، يجب على تركيا أن تيسّر انخراط المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في كافة التفاصيل المتعلقة بعودة اللاجئين، ومن ضمنها على سبيل المثال لا الحصر ممارسة وظائف الحماية الدولية للإشراف على رفاه اللاجئين وطالبي اللجوء والحماية الدولية، احترام الدور القيادي للمفوضية في تعزيز وتسهيل وتنسيق العودة الطوعية إلى الوطن، الوصول الكامل إلى السكان اللاجئين أينما كانوا لضمان طوعيتهم، السماح للمفوضية بالتأكد من الطابع الطوعي للعودة إلى الوطن فيما يتعلق باللاجئين الأفراد وفيما يتعلق بالتحركات واسعة النطاق، القيام بحملة إعلامية شاملة لتمكين اللاجئين من اتخاذ قراراتهم بمعرفة كاملة للحقائق، وتسهيل الترتيبات ومشاركة المفوضية فيها، لضمان وصول معلومات دقيقة وموضوعية عن الظروف في بلد المنشأ إلى اللاجئين، إجراء المقابلات وتقديم المشورة وتسجيل العائدين المحتملين، وتنظيم حركات العودة الآمنة والمنظمة وترتيبات الاستقبال المناسبة.[11]

كمال كليجدار

تفاصيل حملة الترحيل الجديدة:

بدأت السلطات التركية حملة الترحيل الأشرس من نوعها بعد التعيينات الجديدة التي أجراها الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عقب فوزه بالانتخابات الرئاسية التي انتهت بتاريخ 28 أيار/مايو 2023. في التشكيلة الحكومية الجديدة ، تسلم "علي يرلي كايا"، منصبه وزيراً للداخلية، خلفاً لسليمان صويلو، وغيّر طاقم مديرية الهجرة بأكمله.

وفي مقابلة مع موقع "حريات" التركي تناولت الحملة بتاريخ 9 تموز/يوليو 2023، صرح يرلي كايا أن "مكافحة الهجرة غير النظامية، هي إحدى المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي حددناها كوزارة"، مضيفاً أن الحملة تشمل الولايات التركية الـ81 كلها، وليست محصورة بولاية إسطنبول فقط، وتجري بمشاركة وحدات الشرطة والدرك وخفر السواحل، منوهاً كذلك إلى أن البلاد ستشهد "فرقاً واضحاً" بعد فترة تتراوح بين الأربعة وخمسة أشهر ستستمر خلالها الحملة. وأضاف أن مصطلح "الهجرة غير النظامية"، يشمل "الدخول غير القانوني للأجانب إلى تركيا وإقامتهم في تركيا وخروجهم من تركيا وعملهم غير المصرح به في تركيا."

وفي تصريحٍ لصحفيين تلا اجتماعاً لمجلس الوزراء في العاصمة أنقرة، عقد بتاريخ 22 آب/أغسطس 2023، أعلن يرلي كايا عن تحويل "إسطنبول إلى منطقة تجريبية، وقمنا بإنشاء نقاط هجرة متنقلة"، بالإشارة إلى إجراءات مكافحة الهجرة غير النظامية الجديدة. وفي مقابلة على قناة "آ خبر" التركية، نقل تفاصيلها تلفزيون سوريا، وضح يرلي كايا آلية عمل "نقاط الهجرة المتنقلة"، حيث زودت النقاط "بنظام قراءة بصمات الأصابع البيومتري، وهذه النقاط تساعد في التحقق من الأشخاص المسجلين وغير المسجلين". رغم ذلك وثقت "سوريون" عمليات ترحيل للعديد من الأشخاص المسجلين فيما بات يُعرف باسم "الحماية المؤقتة".

بالإضافة إلى هذه النقاط، استعانت وزارة الداخلية بالمسيرات لتنفيذ الحملة، "والتي غطت مواقع مختلفة مثل القوارب البحرية ووسائل النقل العام والمتنزهات والحدائق، بالإضافة إلى المباني المهجورة والأماكن العامة في إسطنبول"، فيما شكلت عمليات الرصد ضمن هذه الحملة "ما يقرب من ثلثي المعدّل الوطني للإجراءات المماثلة التي أجريت في جميع أنحاء البلاد."

وبالتوازي مع عمليات التدقيق المكثفة، أعلن يرلي كايا عن "إيقاف منح تصاريح الإقامة للأجانب في البلديات التي يتجاوز فيها عددهم 20 في المئة"، كاشفاً كذلك "عن إغلاق 1169 حياً من أصل 32 ألف حي في تركيا أمام الأجانب لأغراض الوقاية." ويأتي هذا الإجراء مكملاً لخطة الهجرة والإدماج المجتمعي، التي أعلنت عنها السلطات التركية في شباط/فبراير 2022، والتي شملت أحياء رئيسية في إسطنبول، معروف عنها أنها نقاط تجمع كبيرة للعائلات السورية اللاجئة، مثل أسنيورت.

هلع في صفوف السوريين:

أثارت الحملة واسعة النطاق الرعب في أواسط السوريين، لاسيما في إسطنبول، والتي تشهد أكبر كثافة للتجمعات السورية، حيث يقطنها 531 ألف و996 سورياً، بحسب الإحصائية التي نشرتها "جمعية اللاجئين" بتاريخ 22 أغسطس/آب 2023.

تُرجِمت الحملة على أنها مؤشر على إنقلاب حقيقي في السياسة التركية تجاه الوجود السوري، لاسيما وأنها تبعت سباق رئاسي محتدم وشديد الاستقطاب؛ سُلِّح خلاله ملف اللجوء السوري ونقاشات التطبيع مع الحكومة السورية، فكان ترحيل السوريين جزءاً من الحملات الترويجية والأجندة ما بعد الإنتخابية خلال الجولة الأساسية وجولة الإعادة، في محاولة لكسب تأييد رأي عام محتقن.

كان لخطاب كمال كليجدار أوغلو، مرشح المعارضة عن "حزب الشعب الجمهوري"، النبرة الأشدّ ضد اللاجئين، حيث انطلقت حملته تحت شعار "لن نجعل تركيا أبداً مستودعاً للاجئين"، فيما حملت يافطاته الانتخابية خلال جولة الإعادة، شعار "السوريون، سيعودون". فيما حاول رجب طيب أردوغان، مرشح "حزب العدالة والتنمية"، تبنّي خطاب مختلف نسبياً وأكثر براغماتية تجاه قضية اللجوء خلال الجولة الانتخابية الأساسية (الأولى)، ولكن مع امتداد السباق إلى جولة إعادة، صرّح أردوغان "منذ البداية ندعم العودة الطوعية والآمنة للاجئين وقد عاد نحو 560 ألف لاجئ"، منوهاً أن "تركيا تهدف إلى تأمين عودة نحو مليون لاجئ وربما أكثر في المرحلة الأولى من خلال مشاريع منازل الطوب الجديدة" وذلك خلال مقابلة مع التلفزيون التركي "تي آر تي".

وفي سياق التطبيع، أعلن وزير الخارجية التركي حينها، مولود جاويش أوغلو، خلال مقابلة بتاريخ 21 أيار/مايو 2023، عن "بدء التعاون مع الرئيس السوري بشار الأسد لإعادة اللاجئين السوريين لمناطقهم"، لافتاً إلى "ضرورة إرسال اللاجئين السوريين إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة السورية."

لم يجلب فوز أردوغان أي تطمينات للسوريين، حيث واصل الكثير منهم اتباع آليات نجاة تطورت كرد فعل على حملات الترحيل القسري السابقة، شاعت بين العمال على الأخص. في تقريرٍ نشر بتاريخ 2 حزيران/يونيو 2023، رصدت صحيفة "عنب بلدي"، كيف يتجنب العمال السوريون الميادين الرئيسية في إسطنبول، للهرب من دوريات الشرطة وباصات الترحيل التي ترافقها والمنتشرة في مناطق حيوية مثل أكسراي وأسنيورت. هذا ويجعل غياب "إذن العمل" القسم الأكبر من السوريين العاملين عرضة للترحيل، بسبب عزوف معظم المشغلين، وعدم قدرة النسبة الأقل، على إستصدار التصاريح المطلوبة. في تقريرٍ صادر عن "مجلس اللاجئين الدنماركي" في آب/أغسطس 2021، كشفت إحصائيات جمعت بين عامي 2019 و 2016، أنه أُصِدر "132,497 تصريح عمل للسوريين المسجلين في تركيا، بما في ذلك تجديد تصاريح العمل الممنوحة سابقاً"، فيما أشارت التقديرات "إلى أن ما يقرب من مليون سوري يعملون بشكل غير رسمي دون حماية وحقوق قانونية، وأن 45 بالمائة من السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة يعيشون تحت خط الفقر."

فيما أثبتت حملة مكافحة الهجرة "غير النظامية" أن خطاب الترحيل والتطبيع الانتخابي لم يكن محض "دعاية" وإنما إطار لسياسات الحكومة الجديدة؛ لاسيما وأن تركيا ستشهد انتخابات بلدية حاسمة أيضاً العام القادم. حيث كانت إعادة تفعيل العلاقات التركية مع الحكومة السورية محوراً رئيسياً خلال الجولة الـ20 من محادثات أستانة، التي عقدت بين 20-21 من حزيران/يونيو 2023، والتي تشكل تركيا أحد ضامنيها الرئيسيين، إلى جانب روسيا وإيران. كما باركَ أردوغان مساعي الحملة، في تصريحٍ لصحفيين بتاريخ 13 تموز/يوليو 2023، قائلاً، أن "مواطنونا سيشعرون بالتغييرات الواضحة فيما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين في وقت قصير."

ترحيل قسري تحت غطاء "الطوعية":

خلال مقابلة مع قناة الجزيرة خلال شهر آب/أغسطس 2023، أكد وزير الداخلية التركي، علي يرلي كايا، على أن "كل ما يقال عن ترحيل السوريين قسراً لشمال سوريا ليس صحيحاً وهناك من يستغل وسائل التواصل الاجتماعي وأنواعاً أخرى من الإعلام لإثارة الأراجيف والانطباعات السلبية ضدنا، ونحن نتابعهم"، مضيفاً أن "كل مواطن سوري يغادر إلى الطرف الآخر من الحدود لدينا ورقة موقعة منه تثبت مغادرته لتركيا بإرادته".

غير أن الشهادات الـ10 التي جمعتها "سوريون" لغرض هذا التقرير، تكشف حقيقة أن ليس لأي من اللاجئين أو طالبي اللجوء السوريين "إرادة" أو حق في تقرير مصيرهم.

المصدر: سوريون من أجل الحقيقة والعدالة

أيُ فكرٍ وراء فكرة المناطق الحرة؟

هدى سليم المحيثاوي

وحدها الاستراتيجية وما تنطوي عليه من سياساتٍ وأساليب تقف وراء ذهنية الاقتصادي وتميزها عن عقلية التاجر التي تهتم بتحقيق المكاسب والأرباح ومضاعفتها، وتقتصرُ رؤيتها على تخطيط مشاريعَ وتسوياتٍ مؤقتة، ينطبقُ عليها نفسُ منطق التسويات السياسية، التي يمكن أن تكون حلاً لمشاكلَ مؤقتة ومحدودة، دون أن تتمكن من تقديم حلٍ ناجعٍ وشافٍ، فتُبقيه ساكناً في الوقت الحالي، لكن معرضاً للانفجار في أي وقت حالَ زوال ضامني هذه التسويات.

طُرِح في الأيام الماضية تصورٌ يفترضُ الذهنيةَ الاقتصادية مَرجعاً، يسعى إلى رفاهية الشعوب وتحقيقِ تطورها الاقتصادي، لكنَ خطأً قاتلاً أخرجه من إطار هذه الذهنية، وأدخله في إطار ذهنية التاجر المُروجِ لحلولٍ، لا ترقى إلاّ أن تكون تسوياتٍ مؤقتة وجزئية وبعيدة عن الواقع حتى وعن مشكلاته الرئيسة.

إنَ أي طرحٍ اقتصادي لا يأخذ بعين الاعتبار النظام السياسي وأحواله ومتطلباته، بل وأكثرُ من ذلك، أنَ الرؤية الاقتصادية بالمحصلة هي ترجمة لرؤيةٍ وتطلعاتٍ سياسية، تضمنُ لها أوراقَ تفاوض ونقاطَ قوة تُساعدُ في تحقيقها، وإلاَ تحولت إلى وبالٍ حتى لو انطلقت من فكرةِ تحقيق مكاسبَ، وهنا نستذكرُ تجربة جمال عبدالناصر في تطبيق الاشتراكية من حيث أحقيتها كفكرة، لكن كارثيتها في نسف التنافس الاقتصادي الذي هو عمادُ تطور أي اقتصاد، وكيف كانت سبباً في هدم الاقتصاد(الحر) وكيف لم تقم له قائمة منذ ذلك الوقت، خاصةً في سوريا.

مِنَ الطرح الذي تمَ طرحه من خبيرٍ اقتصاديٍ عربي، يروجُ لمناطقَ «حرة» في أكثر من بلدٍ عربي، سنُفند الجزء الخاص بسوريا كونها الجزء الذي أخبره، وبالتأكيد سيكون هناك مَن هم أدرى بشعاب الدول الأخرى المَعنيةِ ليتحدثوا عنها.

أولاً، إنَ طرح ثلاث مناطق حرة سورية، وتصنيفها بناءً على الانتماء الديني! خاصةً أنَ مصطلح المناطق الحرة هنا لم يقتصر على المفهوم المتعارف عليه اقتصادياً، بل تعداه إلى أن يكون سياسياً وأمنياً، هو طرحٌ يمتلك كافة مقومات التقسيم، مع رفض التسمية واختيار تسميةٍ أكثرَ عصرية، لتكون «مناطق حرة".

سأذهبُ أبعد مما ذهب الخبير الاقتصادي لأقول: أنه لو أعترفَ بأن الطائفة والانكفاء لها، مازال ينخر في بُنيتنا وتكويننا (وهذا جداً طبيعي في ظل غياب تَشكُل الدولة الوطنية)، ونحتاج إلى تحليل وتفكيك انتماءاتنا أكثر فأكثر حتى نتمكن من إخراج كافة الرواسب العالقة والتي ستعيق أي بناءٍ صحيح، لكنتُ سأوافقه في هذه الفكرة، أمَا تغليفها بغلافٍ اقتصادي لتُقدَم وكأنها هدية، فهي ليست سوى دسٌ للعسل في السم، ومحاولة التفافية للإبقاء على الحالة دون علاجٍ لها.

ثانياً وهو الأهم والأساس، أنه لو تم إعمالُ الذهنية الاقتصادية قبل ثورات الربيع العربي، وقبل إدراك الشعوب العربية عموماً لكيفية تعامل السلطات معها ومع مطالبها بالكثير من الإنكار والعنجهية ومقابلتها بالرفض والتعنت، ربما كانت ستكون خطوةً في الاتجاه الصحيح نظراً لاتجاه العالم للاقتصاد حتى في حروبه. لكن الثورات في العالم العربي طرحت الكثير من القضايا ووضعتها على الطاولة، وأضحى من الصعوبة بمكان تجاهلها أو التغافل عنها والانتقال لتحقيق الاستقرار في المنطقة قبل معالجتها، إذ بات مُدرَكاً بأنَ الحل هو إنهاءُ حالةِ الفساد وتطبيق العدالة الاجتماعية التي ستحقق الرفاهية الاقتصادية، أي أي رفاهية اقتصادية ستكون نتيجةً لتحسيناتٍ سياسية كي لا نقل رفاهية، وإلاَ ستكون الحلول المطروحة في إطار عقلية التاجر التي تُقدم فتات الخبز بدلَ المطالب الأساسية.

يفترض الخبير أنَ هذه المناطق «الحرة» ستوفر بدعمٍ من قوات التحالف، الحمايةَ لساكنيها من هجمات الجماعات المتطرفة، دون أن يذكر لنا المانع إذاً، من حماية هؤلاء المدنيين من الجماعات المتطرفة وغيرها من الجماعات التي ترتدي رداءة علمانية بممارساتٍ أكثر إجراماً، مع إبقائهم تحت مظلةِ منطقةٍ واحدة موحدة! مع العلم أنَ بقاء هذه التهديدات واستمرارها هو احتمالُ انهيارٍ لهذه المناطق قبل بنائها.

إنَ فكرة المناطق الحرة، هي منطقة جانبية من المناطق الأساسية للدولة، لتسكين حالات وحاجات العبور فقط، وهؤلاء الناس الذين يطالبون بحقوقهم، ليسوا بعابرين ولا بمارقي طريق، إنهم أصحاب المناطق الأساسية للدولة.

لو كانت الفكرة هي منطقة حرة مؤقتة، تكون عِماداً لنهوض الدول المُنهارة ووسيلة لإعادة اللاجئين أيضاً مؤقتاً ريثما يعودوا إلى منازلهم، كانت لتكون فكرة محط احترام ووجاهة، وأنا من الأشخاص الذين طرحوا فكرة مُدن «بول رومر" المُستَأجَرَة لتكون هذا العِماد والوسيلة.

لابدَ من التأكيد أنَ الذهنية والحل الاقتصادي، هو المَخرَجُ الأكثرُ أمناً وأماناً للمعضلة السورية، خاصةً مع صعوبة وتحديات تطبيق العدالة الانتقالية، لكن من المهم جداً أن يتحلى مَن يطرح أي فكرة أو نظاماً اقتصادياً بذهنية الاقتصادي أولاً، التي تُدرك استحالة بناء نظامٍ اقتصادي بمعزلٍ عن السياسي، و أن يكونَ صاحبُ الطرح مؤمناً بحقوق ومبادئ الشعب الذي يتحدث عنه ثانياً، كي لا يتغاضى طرحُه عنها، فيتحول صاحبه إلى أداة تنفيذ، بدلَ أن يكون أداةً مُساهِمة في تقديم الدعم والعون ووضع خبرته في خدمة أبناء بلده، وهذا يحولُ بنا إلى تساؤلٍ عن دور المثقفين ومسؤولياتهم اتجاه بلدانهم وما يكتنفها من مشاكلَ وهموم.

قراءة حقوقية في سجل ممارسات الملالي القمعية ضد المرأة

قامو عاشور

بعد الاطلاع على انتفاضات الشعب الإيراني المتعددة والسجل النضالي لحركات التحرر الإيرانية، وعلى رأسها منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة والمقاومة الإيرانية كمظلة وطنية إيرانية جامعة وقراءة ما بين السطور، بالإضافة إلى الاطلاع على بيانات ومواقف المنظمات والهيئات والشخصيات الدولية التي تتوافق مع ما تطرحه وتعلن عنه المقاومة الإيرانية، نجد أن سجل ممارسات نظام الملالي القمعية ضد المرأة هو سجل حافل بالممارسات القمعية ضد المرأة وحتى الفتيات الإيرانيات صغيرات السن لم يسلمن من بطش واضطهاد الملالي وهن أبرياء قاصرات؛ فمنذ استيلاء الملالي على السلطة كانت كافة قراراتهم وتشريعاتهم عنصرية ضد المرأة وقاموا بالمساواة بين الرجل والمرأة في العقوبات إلا أنهم لم يساووا بينهم في الحقوق والواجبات، وهذا ما دفعنا إلى كتابة هذه السطور.

والحديث عن مستوى الظلم والممارسات القمعية وهضم الحقوق المختلفة لكافة أبناء الشعب الإيراني وهي السائدة في ظل نظام ولاية الفقيه المتطرف الإرهابي؛ حديثٌ يطول وعمره 44 عاماً من البؤس والمعاناة، والجدير بالذكر أن مصادرة الحريات ومضاعفة الإجراءات والممارسات القمعية ومعاداة المرأة إلى جانب الاعتقالات التعسفية وتصعيد حملات الإعدامات لم تكن تُرضي أو تُشبع المشاعر السادية لهذا النظام المجرم.

لقد أصبح موضوع تزايد عدد السكان في البلاد محط تشبثات هذه الحكومة لممارسة القمع ضد المرأة إذ تعتمد سلطات إيران المعادية للمرأة سياسة قرون الظلام وعلى أساس رؤاهم المعادية للمرأة وخلافاً لمستوى ثقافة الناس ورغم متطلبات النساء والرجال في إيران نجد أن المغزى من وراء هذه السياسة هو دفع النساء إلى عقر دارهن لتحجيمهن واستعبادهن ليس إلا، وبناء عليه فإنهم يضعون شتى القوانين لفرض الهيمنة والدفع بالمرأة نحو حالة من الذل والخنوع والاستسلام بغية التخلص من الخطر الذي يتربص بالملالي من جهة نصف المجتمع بحسب اعتقادهم ولن يُفلِحوا.

وبأمر من خامنئي يُباح التدخل في أكثر أمور المواطنين خصوصية الجسدية منها والعائلية بهدف توصيل عدد السكان في البلاد إلى ما يتراوح بين 150 إلى 200 مليون نسمة ويبدو أن هناك نية لإنجاز هذا المشروع عن طريق فرض الضغوط والمعاناة على المرأة الإيرانية.

على صعيد آخر، بلغ بنظام الملالي الذي يتستر بالدين أن تخلى عن روح عقيدة الإسلام السمحاء فيُسجل الرقم القياسي في إعدام النساء على مستوى العالم، وقد تم اعتقال ما لا يقل عن 2000 امرأة يومياً العام الماضي؛ بسبب ما يسميه الملالي بـ سوء الحجاب في إيران، وهناك اعتقالات يزيد عددها عن 2000 حالة اعتقال تحت مختلف المسميات من قبيل «العفاف والحجاب» في جميع أرجاء البلاد، كما وترفض السلطة القضائية تجريم العنف ضد المرأة، وأصدرت مجموعة

كبيرة من الأحكام بجلد المرأة، وحكم واحد بالرجم وحكم آخر بفقع العين، وهناك أحكام بحبس العشرات من النساء بسبب دفاعهن عن حقوق المرأة والطفل، والاحتجاج على ارتكاب المجازر بحق أخواتهن وإخوانهن، ومتابعة مقابر فلذات أكبادهن المفقودين، أو بسبب القيام بالحفلات والأفراح في بعض المناسبات حيث تم اعتقالهن وإخضاعهن للتعذيب والاستجواب كذلك تتعرض السجينات للضرب المبرح والسب بسبب احتجاجهن على الظروف المأساوية في السجون وعدم توفر أبسط الحاجيات مثل الماء الحار والتدفئة في الشتاء، كما يتم اقتيادهن بعد الضرب والسب إلى الزنزانات الانفرادية دون تلقي العلاج حتى في أمسّ الحاجات إلى ذلك.

وكمناضلين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان نأخذ على محمل الجد أكثر كافة التقارير المتعلقة بالاعتداء بالعنف على اليافعات في العمل (أطفال العمل) والقاصرات، وجرائم قتل الشرف، وجرائم الاعتداء برش الأحماض على وجوه النساء في كافة أرجاء البلاد وأساليب القتل المروعة للشابات وإطلاق أعمال القتل الحكومي تحت مسمى الإعدام دون أدنى اعتبارات إنسانية أو قانونية الأمر الذي يجعل من نضال الشعب الإيراني نضالاً مشروعاً ومن نهضة المرأة في إيران نهضة مشروعة لا بد منها وما تأييد البيان الداعم لنضال المرأة الإيرانية من قبلنا ومن قبل شخصيات نسوية عالمية مرموقة إلا دليلا على شرعية نضالنا المرأة الإيرانية وإيماناً تاماً بحقوقها وحقوق مجتمعها.

ومما لا شك فيه لا بد أن تكون هناك مقاومة كالمقاومة الإيرانية وذراعها الأقوى مجاهدي خلق لتكونا مدافعين عن حقوق مواطنيهم ولا ننكر عليهم أنهم كانوا سباقين في كافة مراحل النضال ضد الفاشية الدينية في إيران، كما أننا نرى بأن ممارسات نظام الملالي التعسفية ضد النساء لا تقل كثيراً عن العبودية البشعة القائمة في إفريقيا، وقد زالت كافة أقنعة النظام وتوجه الشعب ومقاومته اليوم نحو مشروع إسقاط النظام كهدف رئيسي.

«دانيال» عاصفة أم إعصار؟

إبراهيم جلال فضلون

مصطلحات نسمعها ونتداولها دون التمعن فيها، فقط (طقطقة ولوكلوك وثرثرة) حتى بين من يدعون الخبرة ويُطلقون على أنفسهم خبراء، كما أطلق مدعي الساسة في أيام الثورات (نشطاء سياسيين)، وجميعها كوراث، كتطبيقات التواصل الاجتماعي التي أكلت عقولنا وعقول أبنائنا ومحتواها الذي لا رادع له ولا رقيب، فنسمع منها الفظ والقبيح بل والمدمر لأفكارنا ومعارفنا، وكُلُ منا يُؤول الأشياء وفق هواه ومصالحهُ.

وبلا شك بعض الظواهر الطبيعية غيرت خريطة العالم، بأقوى طاقاتها الكونية من أعاصير عشر ضربت العالم في العصر الحديث، وهو ما يُسمى مداريًا «هوريكين»عندما يتكون في المحيط الأطلسي وشرق المحيط الهادئ، و»تايفون»عندما يكون غرب المحيط الهادئ، و»سيكلون «في المحيط الهندي.. ومن الأعاصير وأقواها عالمياً إعصار باتريسيا أو باتريشيا الاستوائي من حيث سرعة الرياح القصوى الثابتة، والإعصار المداري فريدي على سواحل الجنوب الأفريقي، أما الأعاصير الاستوائية تكون شمال خط الاستواء عكس اتجاه عقارب الساعة بسبب دوران الأرض، وينقلب اتجاهها في نصف الكرة الجنوبي. وتنشأ في الوسط، «عين» هادئة من الاضطرابات، حيث يغرق الهواء البارد باتجاه منطقة الضغط المنخفضة للغاية أدناه، وتحيط به رياح متصاعدة من الهواء الدافئ.

إعصار جالفستون الأكثر دموية في تاريخ الولايات المتحدة عام 1900، و»ماثيو»، بجزر الكاريبي وفلوريدا، واعصار بتريشيا بالمكسيك أكتوبر 2015، وهايان بالفلبين وميكرونيزيا والصين وفيتنام عام 2013، ويلما عام 2005، بكوبا وأجزاء من شبه جزيرة يوكاتان المكسيكية وولاية فلوريدا الأميركية، والعاصفة «إيدالیا" هذا العام في الأخيرتين، وكاترينا نفس العام، وميتش عام 1998، وتيب ضرب اليابان عام 1979، وبعدهُ نانسي عام 1906، وإيدا عام 1958، بينما كانت «إيوتا" أقوى عاصفة أطلسية تضرب اليابسة في 2020 في جمهورية غواتيمالا وغيرها من دول في أميركا الوسطى، ولا ننسى "عاصفة التنين" الرملية المصحوبة برياح شديدة السرعة والتي ضربت 8 دول هي مصر، عمان، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين، العراق وتركيا.

وعن أسوأ عشر زلازل في منطقتنا العربية خلال القرن الماضي ويعيش في نطاق الخطر الزلزالي أكثر من 30 % من سكان الدول العربية كزلزال الشلف 1954 وزلزال بومدراس 2003 بالجزائر وزلزال أغادير 1960 وزلزال الحسيمة 2004 والحوز 2023 بالمغرب المنكوب حالياً بدانيال وتألمنا لحالها هي وليبيا التي دُمرت في زلزال المرج عام 1963، وزلزال تركيا وسوريا 2023، وزلزال ذمار 1982 باليمن وزلزال القاهرة 1992، ليلاحقها الجوائح والأوبئة التي صدمتنا مؤخراً وآثارها للآن موجودة (كوفيد10)، ومع هذه الأحداث، كان هناك غموض بشأن "دانيال" وهل هي عاصفة أم إعصار؟ وجه العلماء أصابع الاتهام نحو تغير المناخ في تسببها بكارثة تألمنا لها جميعاً بالمغرب الشقيق وليبيا، ليلعب الموقع الجغرافي والظروف الطبيعية والعامل البشري دورًا محوريًا في كارثة، جرفت سيولها قبل أن تتحول إلى عاصفة السكان بمنازلهم، وحصار سكان المُدن الجبلية بين سيول من الجبل وأمواج عاتية من البحر.

وتصنف درجات الأعاصير من خمس درجات. تبدأ خطورتها من الدرجة الثالثة لتكتمل وحشيتها في الرابعة والخامسة، فالأولى سرعتها ما بين 119 إلى 153 كم/ ساعة، مصاحباً لرياح خطيرة جدا، والثانية ما بين 154 إلى 177 كم/ ساعة، والثالثة مدمرة بين 178 إلى 208 كم/ ساعة، والرابعة كارثي ما بين 209 إلى 251 كم/ ساعة، لتكون الطامة في الخامسة بسرعة من 252 كم/ ساعة، فمثلاً الإعصار الدوامي أو القُمْعيّ أو التورنادو في مناطق أميركا الوسطى والجنوبية، والعواصف أو الأعاصير المدارية تتشكل في المناطق المدارية من العالم، أي الحارة وتتكون من منطقة مركزية تُعرف باسم «العين»، يُصاحبها أمطار وعواصف رعدية لذا فهي أكبر الأخطار وتهدد الأرواح والممتلكات، ويطلق عليها في أميركا Hurricanes وفي آسيا typhoons ثم تأتي مرحلة الإعصار بسرعة رياح سطحية 119 كم/ ساعة، أو أكثر، في هيئة عاصفة سريعة الدوران تنشأ فوق المناطق المدارية وتستمد منها طاقة تكونها. وتتشكل الأعاصير فوق المياه الاستوائية الدافئة حيث تزيد درجة حرارة سطح البحر عن 26 درجة مئوية.

لذا ف»دانيال» عاصفة من البحر الأبيض المتوسط بدأت في 5 سبتمبر تطورت إلى أو إعصار البحر الأبيض المتوسط «ميديكان" وهو إعصار يشبه الأعاصير المدارية، مُنتقلاً "دوريان" خلال الساعات الأخيرة، إلى الدرجة الخامسة لتصنيف الأعاصير، نحو الساحل الليبي بـ9 سبتمبر، وفق مركز كوبرنيكوس الأوروبي لتغير المناخ، بينما أرجعتها واشنطن بوست إلى أنها عملية تفاقمت بسبب تغير المناخ بفعل الإنسان، ثم انجرفت نحو الجنوب لتسقط الأمطار الغزيرة على شمال شرق ليبيا وغرق أحياء كاملة فيها، و انهيار السدين بسبب ارتفاع منسوب المياه، وسط غياب حكومي وتصدع سياسي كامل، ليفقد الإعصار الكثير من قوته مع دخوله الحدود المصرية، قد تصل بقايا إعصار «دانيال» لتعكّر الأجواء المصرية في مناطق من (السلوم ومطروح وسيوة).

مكونات طبيعية ومناخية رُبما فيها خير رغم الهلاك والتدمير وارتفاع الأسعار لا سيما النفط، ونقص الإمدادات نتيجة إغلاق موانئ ليبية، ما غطى على المخاوف الاقتصادية في الصين، التي تؤثر على الطلب على الوقود، لكني أميل إلى عدم زيادة الأسعار، وفق تقارير وكالة الطاقة الدولية و(أوبك)، وبعد فتح 4 موانئ نفطية رئيسة في ليبيا، بعد «دمار شامل» بسبب العاصفة دانيال التي خلفت رائحة الموت في كل مكان.

وقد أرعبتنا تنبؤات الخبير الهولندي فرانك هوجربيتس، بهزات أرضية عنيفة، في الفترة من 15 إلى 17 سبتمبر تقريبًا، إضافة إلى لى الفترة من 19 إلى 21 سبتمبر، بقوة أعلى من 6 إلى 7 درجات، وفق ما نشرته دورية عبر حساب الهيئة الجيولوجية SSGEOS مبرراً توقعاته بحدوث اقترانات كوكبية يوم 14 بين (عطارد-الشمس-المريخ).. تليها قمم القمر، أي أننا سنشهد قمة قمرية عالية وقمة كوكبية تتقارب في يوم 19. وإذا حدث ذلك، فسوف ينتج عنه تسونامي جديد في أسوأ السيناريوهات، وذلك يعتمد على مستويات الإجهاد في القشرة الأرضية، لكن القول الفصل أن الغيب لا يعلمه إلا الله الرحيم بعباده.

قصة وطن ونجاح بين المحن

خالد الجاسر

"نحن أسرع دول مجموعة العشرين نموًا»، بالأرقام والأفعال سبقنا الكبار في جميع القطاعات، ومنها كانت أكبر قصة نجاح في القرن 21.. هُنا السعودية.. هكذا جمع صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي، قصة هذا القرن في مقابلة كان الحُلمُ فيها محققاً نصرهُ من مدينة نيوم مع كبير المُذيعين السياسيين لـ«فوكس نيوز» الأميركية، بريت باير، معلناً ما حققته الرؤية: «حققنا مُستهدفاتها بشكل أسرع، ووضعنا مُستهدفات جديدة بطموح أكبر، بأسرع نمو في الناتج المحلي من بين (مجموعة العشرين) لعامين مُتتاليين».. دون إملاء أحد شروطه علينا من بعض الدول كما حدث عند محاولة الانضمام إلى (G 7).

إذاً ماذا يعني اللقاء في الوقت الحالي؟ إنها خارطة طريق إعلامية تُدرسُ في العلاقات الدولية، بعد صعود النجم السعودي في قمة G20 بالهند وإعلان طريق الممر الاقتصادي (الهند أوروبا)، فنحنُ «نمتلك المشاريع الأكثر

طموحًا في كل القطاعات، لذا نحن الأسرع في كل الصناعات على مستوى الكوكب»، إذاً هو توازن سياسي دولي في العلاقات بين القوى ومصالحها مع المملكة التي فتحت عالمها الاستثماري لجذب الشركات الأميركية والأجنبية في بيئة آمنة بالشرق الأوسط، مُعلناً بشفافية الرائد:

«كنا نعاني من مشاكل في الماضي، وأتيحت لنا فرص لم نستغلها، والآن نستثمرها للمُضي قُدماً في السعودية». فالسعودية حريصة على التقدم والنمو، وإيجاد اقتصاد مزدهر، وهي تسعى إلى أن تكون في المراتب السبعة الأولى، حيثُ احتلت في عام 2022 المرتبة الثانية للأسرع نمواً في المجموعة من حيث الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ما وضعها في منافسة جيدة مع الهند من حيث سرعة النمو. والتي وصل الاستثمار السياحي في الناتج المحلي من 3 % إلى 7 %، وجذبت 40 مليون زائر... وتستهدف من 100 مليون إلى 150 مليوناً في 2030.

ولم ينسَ قضية القلب العربي، فُركز سموه على القضية الفلسطينية لا مُتاجرة، وأن الحل الأوحد حل الدولتين وسنرى في حال نجحت إدارة بايدن تقارب السعودية وإسرائيل، فسيكون ذلك أضخم اتفاق مُنذ انتهاء الحرب الباردة، وكذلك دعم اليمن ومحاولة الوصول لحل سياسي مُستدام، فالمملكة تتطلع لأن تنعم المنطقة ودولها كافة بالأمن والاستقرار لتتطور وتتقدم اقتصادياً، لذا شدَّد سموه في إشارة لإيران وامتلاكها سلاح نووي قائلاً: «العالم لا يريد أن يشهد هيروشيما أخرى؛ فالوصول إلى سلاح نووي جهد ضائع؛ لأنك لا تستطيع استخدامه، وإذا استخدمته ستخوض معركة كبرى مع العالم أجمع".

وأخيراً: إن المملكة العربية السعودية أعظم قصة نجاح في القرن الـ21، والكُل يُركّز على ما يخدم مصالح السعودية وشعبها الذي يُؤمن بالتغيير، والأمير واحد منهم.. فكيف تنتهي القصة؟ هذا قرارنا السعودي.

في ذكرى العبور نحو البقاء

صبحي ساله يي

بعد تغيير النظام في العراق، عمل الكورد بجد لبناء عراق جديد، وشاركوا بفاعلية في صياغة دستور يضمن ويحمي حقوقهم وحقوق جميع العراقيين. وظنوا أن السلوكيات والممارسات المتخلفة والإتهامات والمزايدات المهيجة والمستفزة ستختفي من القاموس السياسي والإعلامي العراقي بشأن مجمل الاستحقاقات الكوردستانية، لكنهم تفاجؤوا باستمرارها، بل وزيادتها بوتائر كبيرة وسريعة عبر سياسات مذهبية وشوفينية ونعرات قومية جديدة تجسدت في الانقلاب على الشراكة، والالتفاف على الدستور ومخالفته، وتخطي وتجاوز الاتفاقيات السياسية، ومحاولة اغتصاب حقوق الكورد المتعارف عليها، وثني عزيمتهم والضغط عليهم بممارسات تحمل الغل والعداء لإقليمهم وتاريخهم.

وبعد سنوات عجاف، احتدم الصراع بين إقليمهم والحكومة الاتحادية، وانتقل الخلاف، إلى مراحل حرجة ومستويات خطرة، وإلى تضارب المصالح، ولكن حكمة وذكاء القيادة السياسية الكوردستانية وتحليها بالعقلانية والصبر، بددت المخاوف وأنعشت الآمال، واتجهت الجهود نحو البحث عن حلول للمشكلات. وبدأت بإزاحة نوري المالكي عن السلطة، وتشكيل حكومة عراقية جديدة برئاسة حيدر العبادي. شارك الكوردستانيون فيها، وتم التوقيع على اتفاقات حظيت بترحيب واسع من أطراف وطنية وإقليمية ودولية، اتفاقات تفتح الطريق للبدء بوضع حلول عادلة للقضايا العالقة بين أربيل وبغداد، ولمد جسور الثقة بين الطرفين بعد سنوات من الشكوك والخلافات، وردم هوة الانقسام ومعالجة الأخطاء، والدفع باتجاه توحيد الصفوف من اجل التفرغ للمعركة المصيرية ضد داعش الإرهابي وإبعاد البلاد عن الكوارث.

ولكن للأسف الشديد، عاد الحكام في بغداد، مرة أخرى، إلى عاداتهم القديمة وبدلاً عن السعي في سبيل التلاشي التدريجي للأفكار السلبية وقصصها المأساوية في كل المجالات والصور المقولبة لها في أذهان الكوردستانيين، لجؤوا إلى إجراءات استفزازية وغير دستورية وغير قانونية وإلى التهديد والترهيب، وحاولوا تكرار الماضي الأليم، تارة بدعم المعادين للكوردستانيين، وتارة بقطع أرزاقهم، وتارة أخرى بمحاولة تفتيت صفوفهم وقولبة كيانهم الدستوري.

كانت لتلك المواقف والإجراءات وقع الصاعقة على الكوردستانيين، وجعلتهم يشعرون بعمق المأساة ومرارة التعايش مع أناس لا يؤمنون بالتعايش السلمي. وفرضت عليهم الالتفات إلى أن الخطر الذي كان يهددهم منذ بداية تأسيس الدولة العراقية ما زال قائماً، وأن الثقافة العدائية تجاههم متأصلة في النفوس المريضة، كما استوجبت إعادة النظر في علاقاتهم مع الآخرين، وفرضت عليهم عدم التغاضي عما قيل من تصريحات وما أعلن من مواقف وما جرت من أحداث، والتوقف لبحث العلاقات بين مكونات بلد كان تأسيسه مبنياً على افتراضات خاطئة. وعندما قرر الكوردستانيون العبور نحو البقاء وإجراء الاستفتاء في الـ 25 من أيلول 2017، للتعبير عن رأيهم ورغبتهم في تقرير مصيرهم، في أروع تظاهرة سلمية ديموقراطية شهدتها المنطقة، وأوصلوا أصواتهم إلى أسماع العالم وحققوا واحداً من أكبر الإنجازات الوطنية والقومية. أهاج روح العصبية القومية والكراهية المذهبية والشوفينية عند المتناحرين والمتنافرين فيما بينهم والمتحدين ضد التطلعات الكوردستانية، وأعادهم إلى حقدهم الأعمى الذي هو الأساس في تعاملهم مع الكورد والقضية الكوردية، وراحوا يصبّون جام حقدهم الأعمى وبغضهم المسموم على الموقعين على قرار إجراء الاستفتاء والمتجهين نحو صناديق الاقتراع ، وانقلبت المعادلة في نفوس الذين تسري في عروقهم الجهل والغباء، والذين لم يستفيدوا من تجارب الماضي وآلام الحاضر والتخوفات من المستقبل، بل من التاريخ كله.

اتخذت الحكومة العراقية وبرلمان بغداد، خطوات كثيرة لتعطيل ذلك المسار المنسجم مع الدستور العراقي، وتجاهلت الحقائق وممارست أساليب عنصرية بشعة وخبيثة للنيل من وجود وإرادة الكورد، وقد كانت لتلك الخطوات تداعيات سلبية أكبر وأخطر من تداعيات إجراء الاستفتاء نفسها وخلقت شروخاً جديدة وكبيرة بين الكورد والعرب وعلى جميع المستويات الرسمية والشعبية. وفي ظل الصمت الدولي المخزي المتعارض مع كل مبادئ حقوق الانسان، تعرض الكوردستانيون للتآمر العنصري المحلي والإقليمي النتن، وتم اجتياح 51% من أراضيهم من قبل الذين لايؤمنون بأي حق ديمقراطي ولايعترفون بالوسائل السلمية للتعبير عن الرأي.

حكومة إقليم كوردستان، حقناً للدماء اختارت عدم اللجوء إلى القوة، وقررت تجميد نتائج الاستفتاء، ولم تلغها لأنها لا تستطيع فعل ذلك، كما قررت استمرار التواصل والحوار والتفاهم مع بغداد، ولكن من في بغداد الآن، مع يقينهم التام بأن نتيجة الاستفتاء وانتصاره الساحق قد دخل التاريخ من أوسع أبوابه كوثيقة قانونية لا يمكن بأي حال من الأحوال التنازل عنها أو إلغاؤها فإنهم ما زالوا يتعنتون ويريدون فرض آرائهم الخاطئة وعرقلة تنفيذ الدستور

هؤلاء لايفهمون حقائق الأمور الواضحة والصريحة، وربما لا يريدون قراءة الأمر الواقع ومواجهة المرحلة حسب وجهة نظر منطقية ومعالجة مشكلة قديمة بعمر الدولة العراقية. لذلك ما زالوا يحاولون العودة إلى الوراء، وما زلنا نسمع منهم كل يوم شعارات جوفاء ومزايدات سياسية رخيصة لتأجيج الفتن، وما شاهدناه خلال مناقشة قانون الموازنة قبل أشهر، وما نشاهده من التسويف والتهرب من دفع رواتب ومستحقات موظفي وفلاحي كوردستان خير دليل على عدم تشخيص الأخطاء والنواقص ومكامن الخلل وعدم وضع الأصبع على الجرح لدرء المخاطر وتحمل المسؤولية بأعذار متضاربة.

*ملاحظة (كوردستان.. العبور نحو البقاء) عنوان كتاب قيّم للكاتب والصحفي بختيار شاخي، صدر في الذكرى الثانية للاستفتاء، يضم أكثر من 700 صفحة من الحجم الكبير، تشرفت بمراجعته قبل طبعه باللغة العربية.

ندرة القادة وهدر الموارد والكوادر

باسل كويفي

يعاني العالم من أزمة غذاء عالمية شديدة الوطأة حيث تظهر التوقعات أن نحو 670 مليون شخص سيظلون يواجهون الجوع حتى عام 2030. وما تزال الصدمات الناجمة عن الحروب وعدم العدالة والعقوبات والصراع على مناطق النفوذ وتغير المناخ، وأزمة المياه العالمية، وفقدان التنوع البيولوجي، وغيرها من التحديات تؤدي إلى عدم الاستقرار المستدام وخلخلة للأمن والسلام العالمي وتراجع الأمن الغذائي بما يدفع نحو المزيد من الدول والمجتمعات والبشر إلى التناحر والعوز.

يأتي في هذا السياق، لقاء الرئيس التركي مع الرئيس الروسي في سوتشي يوم 4 سبتمبر 2023 وما رشح من تصريحات مشتركة حول «اتفاق الحبوب»، حيث قال الرئيس التركي أردوغان إن أوكرانيا بحاجة إلى تخفيف موقفها التفاوضي ضد روسيا في المحادثات الرامية إلى إحياء الاتفاق، وأضاف بعد اجتماعه مع بوتين «على أوكرانيا أن تخفف نهجها حتى يكون من الممكن لها اتخاذ خطوات مشتركة مع روسيا». ونادى بضرورة إرسال مزيد من الحبوب إلى أفريقيا بدلا من الدول الأوروبية.

يذكر أن الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها في صيف 2022 برعاية تركيا والأمم المتحدة، سمحت بتصدير الحبوب والحد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية، كما كان الأمل بتشكيل توافق قد يؤسس لمفاوضات سلام بين موسكو وكييف، حيث نجحت أنقرة منذ بدء الحرب فبراير 2022 في الحفاظ على توازن في علاقاتها بين البلدين، ولكن قد تكون ملامح اجتماع سوتشي ذات تأثير انتكاسي سلبي غير مؤكد على الحرب في أوكرانيا والصراع المجمّد في سوريا والنزاع الدولي حول دول الجنوب الإفريقية.

من جهة أخرى، قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، في بداية الشهر الحالي، إنه أرسل «مجموعة مقترحات ملموسة» لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بهدف إحياء الاتفاق، ولكن من بين المطالب الرئيسة لموسكو، إعادة ربط البنك الزراعي الروسي بنظام «سويفت» للمدفوعات العالمية، حيث إن الاتحاد الأوروبي كان قد قطع هذا الربط في يونيو (حزيران) 2022 في إطار عقوبات قاسية فرضها على روسيا بسبب غزوها أوكرانيا.

باعتقادي أن هذه المرحلة مرحلة تغيير، من ميزاتها الخطاب السياسي الصحوي، وتعتبر بداية الصحوة عند الكثيرين، في ظل المفارقات العجيبة التي تحتاج إلى دراسات وأبحاث عديدة للوصول إلى الاستنتاجات الكبيرة، فقد آن الأوان أن نصحوا من سباتنا القديم سبات الغفلة والجهل والغدر، واللغط في مفهوم الهوية والانتماء أمام السيل الثقافي المتغير والزاحف والقادم من الشرق والغرب والشمال والجنوب.

كل ذلك كان بسبب الغفلة الاجتماعية والثقافية وزيف الوعي وتفشي المظالم والفساد وعدم وضوح السياسات التي من شأنها أن تكون رافعة للبناء الاقتصادي - الاجتماعي وتحقق التوازن المطلوب، حيث أضحت البوتقة النفسية والاجتماعية والثقافية

من لقاء الرئيس التركي مع الرئيس الروسي الأخير في سوتشي

التي نعيش فيها منتجاً لحاضنات الفهم التعيس لواقع الحياة، التي في تجلياتها ودروسها وتاريخها مفهوم التغيير الحتمي الذي لولاه لما تقدمت الحضارة البشرية والإنسانية على مر الزمان، الذي لا يتوقف رغم محاولة بعض البشر التحكم بأفكار الآخرين وامتلاكهم حق التأثير على أحوالهم وتقلبات حياتهم. لذلك تبرز أهمية الكوادر والموارد، وترابطهما معاً، في البحث عن مساحات مشتركة، فالكوادر تعرف بأنها: مجموعة من أصحاب العلم والخبرة والوعي والحكمة، التي تستطيع خلق المبادرات واستنباط الحلول من خلال المهارة المشهودة لصفاتهم وسلوكهم (بعيداً عن الوظائف والمناصب) وبالتالي قدرتهم على تجيير الموارد المتاحة لخدمة الصالح العام ضمن العدالة المتوخاة والأهداف الأساسية واللامركزية الإدارية، وتُعد سرعة تنفيذ هذه التدابير أمراً بالغ الأهمية للنهوض وتجاوز الأزمات على المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التكتيكية منها (الإسعافية) والاستراتيجية (طويلة المدى) وصولاً إلى مسار التعافي المستدام.

وعليه تبدو الصحوة في زمن تضييع الكوادر، خير من شيطنة البدائل وهدر الموارد، ولا بد من صدمات تنشيطية في زمن الضياع للحفاظ على الأوطان، على الرغم من الاصطفاف النادر لعوامل عدة مؤاتية للتغيير، إلا أن مسار الإصلاح الاقتصادي يبقى محفوفًا بالتحديات على المستوى السياسي ولكنه يجنبنا القهر المزروع فينا.

إن التلازم بين النمو الاقتصادي والديمقراطية مرتبط بالبيئة الثقافية والاجتماعية الموجودة، فمن الممكن أن تقود أزمة اقتصادية طاحنة مجتمعاً إلى حل سياسي ديمقراطي، في نفس الوقت يمكن أن ترتد بنظم ديمقراطية إلى الاستبداد، تحت ذريعة تهديد سلامة المجتمع، فالأزمة الاقتصادية تنال من شرعية الحكومات، سواء كانت ديمقراطية أم استبدادية، وتؤثر سلباً على الاستقرار السياسي في أي منهما.

لذا، حان الوقت لإطلاق مبادرة وطنية يُعتدّ بها لتحقيق التعافي الاقتصادي والتوازن الاجتماعي بإرادة سياسية جادّة تحد من القهر المزروع فينا، بدلًا من الاكتفاء باتّخاذ تدابير تقشّفية وتغييرات روتينية كفقاعات الزبد التي لا تغني من جوع، سيما في حال انعدام الأمل بتحقيق نمو اقتصادي في المستقبل ويُتوقّع أن تؤدّي تأثيراته الاجتماعية والسياسية إلى مزيدٍ من اللااستقرار.

في ظل عدم توافر شبكات الأمان الاجتماعي التي من شأنها تخفيف الصدمات الناجمة عن الانتقال من نظام الدعم السلعي الذي أثبتت التجارب السابقة إنه مُكلف ماليًا، وغير فعّال اقتصاديًا، وغير منصف اجتماعيًا، ويتخلله فساد مختلف الأوجه، مما يتطلب بلورة استراتيجيات تجدّد وطنية ذات مصداقية، بإمكانها حشد الموارد، وتعزيز قدرات الدولة ومجاراة التقدّم التكنولوجي، والاستفادة من عملية التراجع عن مسار العولمة، والتأقلم مع تحديات تغيّر المناخ والمحاسبة العامة من أجل المساءلة العامة والتحول الى بيئة جاذبة للاستثمار بدلاً من الطاردة وبالتالي تعزيز العيش والحياة.

إننا أمام مشهد عالمي واحد، يتجه نحو عالم جديد متعدد الأقطاب والتوجهات ومتغيرات عديدة على المستوى الإقليمي والمحلي والدولي، يفترض بنا كدول وشعوب العمل على ردم الفجوات والتفكير بشراكات تحقق المصلحة الوطنية وتتوازى مع المتغيرات والخيارات بانخراط متحرك جديد يبحث عن المساحات المشتركة وتقاطع المصالح لتحقيق أهداف النضال المشتركة من أجل كوكب وحياة للبشر أكثر سلاماً واستدامة.

يستدعي الحديث عن شمال شرق وغرب سوريا والجنوب السوري، في هذه المرحلة، إطلالة ولو سريعة على المشهد السياسي، عند مشروع تأسيس الدولة السورية، عام (1925-1930) على خلفية انسحاب الاحتلال العثماني بعد الحرب العالمية الأولى، والاحتلالات البريطانية والفرنسية ما بعد، وكسر جغرافيا «سوريا الكبرى» والتحول إلى حدود سوريا الحالية، إذا ما استثنينا بعض المناطق التي تم استقطاعها منها، نتيجة سايكس - بيكو وما تلاها، وبالتالي عندما نتحدث عن حدود سوريا مع تركيا والأردن وفلسطين ولبنان والعراق، تتكون لدينا فكرة تقسيمها وإقرارها، نكون قد وضعنا مسألة التحديات القائمة حالياً إمام حقائق موضوعية تغنينا عن الكثير من الجدال.

اقتباس

"يتوقف التاريخ (الدموي) العراقي عند محطة مهمة من محطاته الكثيرة، وينقلنا عام 1959 إلى مدينة كركوك، التي وصلها البارزاني في ذلك العام، وقد تشبع رأسه بالحلم القومي الكردي، وباتت تطلعاته تتجاوز النيات الطيبة، لرئيس الوزراء العراقي، وقتذاك، عبد الكريم قاسم الذي كان يأمل بقيام جمهورية يكون فيها العرب والكورد شركاء في الحكم، وحين نتصفح أوراق تلك الأيام نجد أن الأحداث الدموية أو ما تعرف بـ(مجزرة كركوك) كان سببها الصراع العرقي بين التركمان الذين يشكلون الغالبية في المدينة وبين الكورد الذين يقولون بان كركوك مدينة كردية أو (كردستانية).

بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة عام 1968 تم إصدار بيان 11 آذار/ مارس 1970 الذي يُعد نقطة تحول في تاريخ الحركة الكردية، لأنه ولأول مرة في المنطقة، يعترف للكرد بحقوقهم (القومية) وإقامة إقليم للحكم الذاتي، لكن هذه التجربة لم يكتب لها النجاح، بعد إصرار البارزاني على إلحاق كركوك بالإقليم، ورفض الحكومة المركزية هذا المطلب الذي قد يتسبب بفتح جبهة مع تركيا، لكون المدينة ذات غالبية سكانية تركمانية، إضافة إلى الكورد والعرب وأقليات أخرى، التي هدفها السياسي يتجاوز البعد العاطفي بكثير، والذي يستهدف منع إقامة نواة الدولة الكوردية التي ستهدد وحدتها الوطنية، بسبب التلاحم الجغرافي بين كورد العراق وسوريا وإيران وتركيا الذين لهم طموحاتهم القومية المعلنة، لذا ظلت تقف على الحياد وتراقب بحذر تطورات (الحرب العراقية الإيرانية) التي كان أحد أهم أسباب اندلاعها عام 1980 هو دعم الحكومة الإيرانية الجديدة بعد إطاحة الشاه في ثورة عام 1979 لأكراد العراق واندلاع العمليات المسلحة شمالي البلاد مرة أخرى.

بعد احتلال العراق عام 2003 من قبل الولايات المتحدة، تم طرح «مبدأ الفيدرالية» كحل للوضع العراقي، وفق تصور الإدارة الأميركية، وأن تتجاوز دستورياً الكورد إلى عموم العراق، إلا أن ملف النزاع حول كركوك بقي جرحاً مفتوحاً، حيث هددت تركيا بالتدخل العسكري، مع العرب من السنة والشيعة معاً، وأنهم لا يقبلون بإلحاق كركوك بإقليم كردستان، لأن ذلك يعني بداية تقسيم العراق، ودخوله متاهات التدخل الدولي والإقليمي الذي سيزيد الوضع الحالي تردياً، بل سيدخل العراق حرباً أهلية يصعب على الدولة السيطرة عليها، فضلاً عن أن هؤلاء العرب، يرون في إخراجهم من مدينة عراقية أصلاً، يخالف أبسط حقوق الإنسان وحقه في العيش بأي مدينة في بلده، لا سيما أنهم جاؤوا للعمل والاستقرار منذ ما يزيد عن نصف قرن.

وكما يرى معظم العراقيين الحل لمسألة كركوك، هو جعلها إقامياً خاصاً، تابعاً للحكومة المركزية بما يضمن لجميع القوميات المتآخية فيه حقوقها السياسية والثقافية والقومية، ولعل هذا ما بدأ يتبلور، بعدما أدرك الجميع استحالة تحقيق ما كتب على الورق وفرضه على واقع لا يحتمله.

وأخيراً، نقول: هل سياتي حل قضية كركوك من خلال توافق الأطراف العراقية الداخلية، أم أن هذا التوافق يبقى بلا قيمة له، من دون حصول توافق دولي وإقليمي، لا نستبعد فيه لي الأذرع وفرض ما يريده الأقوى على الواقع، سواء وافق أهل هذا الواقع أم لم يوافقوا؟"

المرتزقة بين الحلم والحقيقة المرعبة

بسام البني

غالباً ما يقع المرتزقة الأجانب ضحايا للخداع من جانب سلطات كييف. مباشرة بعد بدء العملية العسكرية الخاصة، دعت سلطات كييف على أعلى المستويات «المواطنين المعنيين» من جميع أنحاء العالم إلى القدوم إلى أوكرانيا لمحاربة «الشر العالمي» المتمثل في روسيا. ولزيادة تدفق المرتزقة إلى صفوف القوات المسلحة الأوكرانية، استخدم نظام زيلينسكي حوافز مختلفة، وكان أكثرها فعالية بالطبع، الدوافع المالية. وهكذا، على الموقع الرسمي للفيلق الأجنبي للقوات المسلحة الأوكرانية في مارس من العام الماضي، تمت الإشارة إلى الراتب القياسي للمرتزقة - ما يصل إلى 3 آلاف دولار. جذب هذا المبلغ من المال على الفور انتباه المنبوذين الأجانب والمجرمين وغيرهم من العناصر الخطيرة اجتماعيًا. وكان وعيهم مشوشاً بالرغبة في كسب «المال السهل".

ومع ذلك، في الواقع، واجه المسلحون الخداع والاحتيال من جانب السلطات الأوكرانية، التي لم تكن تنوي في بعض الحالات دفع الأموال التي وعدت بها في وقت سابق. ويتجلى ذلك من خلال العديد من المنشورات الدولية، فقد صرح مرتزق أسترالي يحمل الاسم الحركي "بوش" في مقابلة مع قناة ABC التلفزيونية الأمريكية أن العديد من الأجانب لم يتلقوا رواتبهم منذ عدة أشهر، كما غادر عدد منهم أوكرانيا دون أن يحصلوا على أجورهم المستحقة. بالإضافة إلى ذلك، اتهم الأسير الأمريكي جون ماكنتاير ممثلي قيادة القوات المسلحة الأوكرانية بسرقة المدفوعات لأفراد عائلات المرتزقة.

بسبب السرقة الحقيقية لأموال ميزانية الدفاع، بما في ذلك تلك التي خصصها الغرب كجزء من شرائح مالية لا نهاية لها، وصل الاقتصاد الأوكراني الى الحضيض وأعاد أوكرانيا إلى العصور الوسطى، الأمر الذي يجبر كييف على اتخاذ تدابير متطرفة، بما في ذلك استخدام الأوراق النقدية المزيفة لدفع المستحقات للمرتزقة.

تم الإبلاغ عن هذه الحقيقة من قبل المرتزق المقاتل في الفيلق السوري الموالي لتركيا «أبو محمد». ووفقاً له، بعد عودته إلى المنزل، قرر شراء دراجة نارية في أحد المتاجر المحلية، لكن البائعين، بعد أن قبضوا عليه وهو يحاول الدفع بدولارات مزيفة، اتصلوا بالشرطة. وتبين نتيجة التحقيقات أن «أبو محمد» كان يتقاضى راتباً من القيادة الأوكرانية بأموال مزيفة، وعلى خلفية ذلك دعا المرتزق «إخوانه» إلى التخلي عن فكرة «كسب أموال إضافية» في أوكرانيا.

يعدّ القضاء على المرتزقة الأجانب الذين يقاتلون إلى جانب القوات المسلحة الأوكرانية أحد الأهداف ذات الأولوية للقوات المسلحة الروسية. وفقط بعد وصولهم إلى أوكرانيا، أدرك المسلحون أنه بسبب رغبتهم في المشاركة في «رحلة سفاري» والتعطش إلى «المال السهل»، فقد جروا أنفسهم إلى مغامرة مميتة مع فرص ضئيلة لإنقاذ حياتهم وصحتهم. ومنذ بداية العملية العسكرية الخاصة، أثبتت القيادة الروسية بوضوح أن كامل ترسانة القوات والوسائل المتوفرة، بما في ذلك الأسلحة عالية الدقة، ستستخدم لتدمير المرتزقة. في الواقع، وفقاً للقانون الدولي، يعتبر نشاط المرتزقة عملاً إجرامياً خطيراً؛ وجنود الفيلق هم مجرمو حرب، ولا تنطبق عليهم أحكام اتفاقيات جنيف بشأن أسرى الحرب.

فالمرتزقة محظورون، ونتيجة لذلك يمكن تطبيق تدابير قاسية عليهم، حتى إلى أقصى الحدود.

وهكذا، بعد ثلاثة أسابيع فقط من بدء العملية الخاصة، اكتشفت القوات الروسية ودمرت قاعدة تدريب للمرتزقة في ميدان تدريب (يافوروف) في منطقة لفيف بأوكرانيا. وكما ذكر أحد المسلحين الألمان في مقابلة مع صحيفة (خويتي) النمساوية، كان هناك ما بين 800 إلى 1000 مقاتل أجنبي في الثكنة وقت الاستهداف. وهو متأكد من مقتل عدة مئات من جنود الفيلق نتيجة لهذه الضربة.

في مواجهة الحقائق القاسية للحرب، يدرك المزيد والمزيد من جنود الفيلق المخاطر العالية للوفاة أو الإصابة الخطيرة. على وجه الخصوص، ذكر المرتزقة الأمريكيون في مقابلة مع ديلي بيست أن الوضع في منطقة النزاع المسلح في أوكرانيا أكثر خطورة بكثير مما كان عليه خلال الحملات العسكرية لحلف شمال الأطلسي في العراق وأفغانستان. بدوره، أشار المرتزق الأمريكي جدعون رينهارت، في مقابلة مع قناة فرانس 24 الفرنسية، إلى الفعالية القتالية العالية للعسكريين الروس، فيما أشار إلى عدم جاهزية الفيلق لعمليات قتالية شديدة الشدة باستخدام أسلحة حديثة وانظمة عالية الدقة.

وكان لمزيج هذه العوامل تأثير سلبي للغاية على مستوى الحالة الأخلاقية والنفسية للمسلحين ودوافعهم واستعدادهم للقتال وسفك الدماء من أجل دولة أجنبية. وفي هذا الصدد، يقرر العديد ممن تمكنوا من البقاء على قيد الحياة مغادرة أوكرانيا والعودة إلى ديارهم. ووفقاً للبيانات الإحصائية من مصادر مفتوحة، منذ انطلاق العملية العسكرية الخاصة، انضم في المجموع حوالي 12 ألف مرتزق إلى صفوف القوات المسلحة الأوكرانية، تم تدمير حوالي 5 آلاف منهم، وفر عدد مماثل من المرتزقة من أوكرانيا.

في صفوف القوات المسلحة الأوكرانية، يتزايد عدد النزاعات التي يشارك فيها مرتزقة أجانب. فليس كل جنود الفيلق القادمين إلى أوكرانيا على استعداد للمخاطرة بحياتهم بشكل جدي في حرب ليست حربهم. ويسعى العديد من الأجانب، الذين يواجهون الحقائق الموضوعية للنزاع المسلح الحديث، إلى البقاء في المؤخرة بذرائع بعيدة المنال ويجدون الكثير من الأكاذيب الزائفة من أجل ألا يكونوا في الصفوف الأولى للقتال.

بالإضافة إلى ذلك، يعتقد عدد كبير من الفيلق وعن قناعة تامة أن القوات المقاتلة يجب أن يكون هناك أوكرانيون فيها يقاتلون من أجل وطنهم وعليهم أن يكونوا على الخط الأول للجبهة. وعلى وجه الخصوص، يشارك هذا الرأي القائد الميداني الجورجي (فانو ناديرادزه). ودعا مواطنيه إلى التواجد في ساحة المعركة خلف الأوكرانيين من أجل تطهير المنطقة بأجسادهم. وذلك تحت حجة أن الأفراد العسكريين الأوكرانيين مدربون بشكل أفضل ويدركون تمامًا مواقع حقول الألغام.

إن رفض المرتزقة الأجانب القيام بمهام قتالية خطيرة رغم رواتبهم العالية جداً بالمقارنة مع الجنود الأوكران غالباً ما يؤدي إلى صراعات وحتى اشتباكات مسلحة مع الوحدات الأوكرانية. وهكذا، في نهاية عام 2022، في منطقة قرية ستيلماخوفكا (جمهورية لوغانسك الشعبية)، وقع قتال بين الفيلق الكندي والجورجي من جهة وأفراد عسكريين أوكرانيين لأسباب محلية ومالية.

وكانت ذروة الصراع قصف المواقع العسكرية الأوكرانية من قبل المرتزقة باستخدام قذائف الهاون والأسلحة الصغيرة. بذلت سلطات كييف محاولات يائسة لوقف نشر هذه المعلومات الحساسة في الصحافة، ولكن بعد مرور بعض الوقت، أصبحت المعلومات حول هذا الحادث معروفة للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، في بداية أغسطس 2023. انتشرت مقاطع فيديو على مواقع التواصل الاجتماعي تظهر قتالاً بين مرتزقة كولومبيين والقوات المسلحة الأوكرانية. اندلعت الفضيحة بسبب رفض أحد مدربي الفيلق تدريب ثلاثة مسلحين أوكرانيين. وصور الكولومبي اللحظة التي احتجز فيها ضباط من المخابرات الأوكرانية العديد من المرتزقة الذين انتقدوا القوات المسلحة الأوكرانية لموقفها «غير الإنساني» تجاه «المرتزقة»، قائلاً: «إن الأوكرانيين أسوأ من الروس". ارتفاع الخسائر في صفوف المرتزقة يعود إلى النقص الحاد في الأسلحة والزي العسكري. يعترف العديد من جنود الفيلق الذين تمكنوا من النجاة من القتال في أوكرانيا بالمستوى المنخفض لمعدات قوات المرتزقة الأجنبية بالأسلحة والمعدات والذخيرة. قال أحد المسلحين الأوائل الذين يحمل الاسم الحركي «باسكال» في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست الأمريكية إن القيادة الأوكرانية لا تزود «المرتزقة» بالذخيرة الكافية وتزودهم بأجهزة اتصال لاسلكية منخفضة الجودة عفا عليها الزمن «يتم اختراقها بسهولة من قبل القوات الروسية".

علاوة على ذلك، اتهم عدد من أعضاء الفيلق، في مقابلة مع صحيفة كييف إندبندنت، قادتهم الأوكرانيين بسرقة أسلحة خفيفة، والتي، حسب قولهم، اختفت من غرف مستودعات الأسلحة في إحدى وحدات الفيلق الأجنبي التابع للقوات المسلحة الأوكرانية. وشاهد بعض المسلحين أسلحة يتم تحميلها في سيارات الدفع الرباعي المدنية، ثم اختفت دون أن يترك لها أي أثر. ووفقاً لهم، فإن سائقي السيارات كانوا يرتدون زياً مدنياً ولم ينيروا الأضواء أثناء تحرك السيارات، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يثير شكوكاً منطقية.

تؤدي السرقة الوقحة من قبل القيادة الأوكرانية للأسلحة المخصصة للمرتزقة في النهاية إلى زيادة الخسائر في الأرواح والإصابات والتي لا يمكن تعويضها بين جنود الفيلق الذين يضطرون إلى تنفيذ مهام قتالية في غياب الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة. فعلى وجه الخصوص، وصف أحد أفراد الفيلق الكندي الذي يحمل الاسم الحركي «الظل» في مقابلة مع الإذاعة الأمريكية CBS العواقب المأساوية لسرقة القادة الأوكرانيين للأسلحة. وتحدث أحد المتطوعين عن حادثة لم يكن فيها لدى المسلحين أسلحة مضادة للدبابات لمقاومة دبابة روسية توجهت فجأة نحو موقعهم، مما أدى إلى مقتل العديد من زملائه.

مجرمو الحرب بين المرتزقة الأجانب سيواجهون عقاباً لا مفر منه. تجري روسيا عملية مطاردة مستهدفة للمرتزقة الذين يرتكبون جرائم حرب ضد المدنيين والعسكريين في القوات المسلحة الروسية. وهكذا، خلال القتال في منطقة (ليسيتشانسك) في يونيو 2022، تم تدمير مجموعتين من المقاتلين الأجانب التابعين للقوات المسلحة الأوكرانية.

ماذا وراء الصراع الشيعي - الشيعي.. وهل من عقيدة وراء هذا الصراع؟

د. محمد الموسوي

يحتمل الفقه في الإسلام باب الاجتهاد والافتاء وهو أمرٌ مقبولٌ في جميع المذاهب والاتجاهات لطالما كانت الأصول قائمة مصانة لا مساس بها، ولا مساس بقيم وثوابت الدين فالدين المعاملة، والدين عند الله الإسلام، والإسلام من سلِم الناس من لسانه ويده، ورسالة نبي الإسلام هي تمام مكارم الأخلاق أي الرقي بمكارم الأخلاق إلى أعلى الدرجات، وهنا نحن تكلم عن منظومة قيم رفيعة ترتقي بالإنسان بالفعل ليكون جديراً بأن يكون بمنزلة خليفة لله على مسار الأنبياء والرسل وعباد الله الصالحين المخلصين المصطفين على الأرض، وغير ذلك فلا يحق لأحد بأن يدّعي بأنه خليفة الله على الأرض أو خليفة إمام فالإمامة مرتبة عالية ومنّة إلهية أيضاً.

آل بيت رسول الله عليه وعليهم جميعا أزكى الصلاة والسلام كانوا على صراط الله المستقيم تابعين مخلصين بإحسان لكتاب الله وسُنة المصطفى الكريم وقيم وأخلاق الإسلام وهو الأمر الذي يختلف تماماً مع المدرسة الصفوية التي اساءت للإسلام واستخدمت المذهب الجعفري كوسيلة من أجل السلطة والدنيا فأساءت وألحقت به ما ليس من بنيانه ولا يمكن أن تكون فِعالها من نهج وسيرة آل بيت النبوة العطرة، وهذا النمط من البدع الصفوية أصبح له وعاظاً للسلاطين ممن يسمونهم برجال الدين وقد أشار إلى ذلك العالمين والفيلسوفين الجليلين غفر الله لهما الدكتور علي الوردي، والدكتور علي شريعتي وكلاهما من الشيعة من الخط الإصلاحي الصادق داخل الطائفة الشيعية وقد وقع عليهما غضب وعاظ السلاطين كثيراً ومات كلاهما مظلومين ولم يكن في أعناقهما ذنباً لأحد أو ديناً لأحد وتركا إرثاً ثورياً إسلامياً اجتماعيا إنسانياً لم يتركه أي من المُدعين برداء الدين، وكان صراعهما مع رجال الدين ومع القطيع المخدر صراعاً من أجل الحقيقة التي تعزز مكانة الدين وتصحح مسارات المجتمع المُغيب بسحر العمامة وعباءة الدين وشيء من العاطفة الموجهة التي ترسّخت مع الأيام حتى أصبحت جزءاً من معالم مدرسة دنيوية لا علاقة لها بالإسلام وقيمه وبقي الصراع قائماً حتى اليوم أحدهما يريد حقيقة الدين ونقائه والثاني يريد تكرار وتكريس نتاج تلك المدرسة ليستمر سلطانها ويستمر حصادها وبالتالي لم يكن كلاً من علي الوردي وعلي شريعتي على وفاق مع المرجعية الدينية ومع السلطة وقد كان كرسي عرش الشاه (شاه إيران) محمياً من قبل تلك المدرسة وكذلك كانت الخلافة على كرسي المرجعية بالموالاة محمية من قبل هذه المدرسة ولا يرتقي هذا الكرسي إلا من وقع عليه القول، وبالتالي أمثال الوردي وشريعتي يشكلان خطراً كبيراً على وعاظ السلطان والسلطان الصفوي ذاته الذي كان شاه إيران وأبوه امتداداً قائماً على هذا الموروث، لذلك لم يكن مرحباً بهما في كلا الدولتين العراق (المرجعية الدينية) وإيران وعاظ السلطان والسلطان نفسه.

لبنان والصراع الشيعي الشيعي

لبنان أيضاً كان جزءاً من الصراع الشيعي الشيعي وقد كان لمدرسة جبل عامل الدينية العريقة السبق الأكبر والأفضلية على مدارس النجف وقم وقد تم ترويضها خاصة بعد ظهور إختراع الحوزة العلمية بالنجف بالعراق وذلك لأنها لم تكن داخل سرب المدرسة الصفوية التي أشرنا إليها ومنذ ذلك التاريخ أصبحت مدرسة جبل عامل تابعة بعد أن كانت رائدة، كما أن هناك صراع قائمٌ في لبنان بين مدرسة الحقيقة وأبنائها الصادقين في انتماءاتهم الوطنية والعقائدية ولا داعم لهم سوى ضمائرهم والأحرار أمثالهم، ومدرسة الادعاء والرجعية التي يقودها نظام ولاية الفقيه والخلاف بين المدرستين عميق عمق الخلاف بين الحق والباطل.

تاريخ الصراع بين شيعة لبنان والازدواجية الشيعية قديم وليس جديد ولكنه ظهر على السطح بفعل عوامل عديدة منها زيادة طغيان قوى الازدواجية الشيعية وزيادة ضغوطها واستغلالها وإفسادها للمجتمع وكذلك بفعل عامل التطور التقني إعلاميا وبدأ افتضاح أمرهم وبدأت مواجهتهم من الشارع الشيعي نفسه في لبنان والعراق وإيران؛ أما قضايا الخلاف مع قوى الازدواجية فلا يوجد خلاف وإنما يوجد رفض كلي وتام لهم وما يمثلونه ويتبعونه من نهج مسيء على الصعيد الديني والمذهبي والأخلاقي والإنساني، ففصيل الازدواجية هذا بات عبئاً كبيراً على المجتمع وقد جعل قطعان الإمعات تتصدر المجتمع وتتحكم فيه ولا مجال لأهل التعقل والاعتدال والدين الحقيقي والقيم وأهل العلم، وبالتالي هنا لا يمكن تسمية الوضع بالخلاف لقد بات المجتمع مجتمعين والدين دينين والمذهب مذهبين، ولكن في كل الأحوال الحق هو المنتصر ولذلك تجدهم أضعف ما يكونوا وبمجرد اختفاء امتيازاتهم ومصدر حياتهم ووجودهم وهو نظام ولاية الفقيه سيتلاشون تماما وستنفض الملايين من حولهم، ومؤسف جدا أن يكون هكذا حال شيعة لبنان بعدما كانوا منابر للعلم والتسامح والاعتدال.

إحدى الصور المأساوية المثيرة للسخرية عن مسألة الخلاف بين العقيدة الحقة والإدعاء في الأوساط الشيعية اللبنانية هي قيام المجلس الشيعي في لبنان بعزل 15 رجل دين ثم تراجع شكليا بعد الاحتجاجات عن هذا القرار حيث أبلغ تيار من خط الإدعاء المجلس برفضه فوعدوه خيراً وهنا لا يبدو المجلس مجلساً دينيا بل مجلساً قبليا مسخراً حسب الطلب؟

بعد قرار عزل 15 رجل دين شيعي حقيقي يمارس أعمالهم منذ سنين طوال دونما أي أعتراض من المجلس الشيعي نفسه ثم التراجع شكليا عن القرار بعدما قتلوا المعزولين قتلاً معنوياً جائراً لا يمكن اعتبار هذا المجلس الشيعي سوى أُلعوبة وأداة سياسية بيد فصائل نظام الملالي إذ لم يكن لقراره علاقة لا بالدين ولا بالعلم وإنما بالسياسة والقصد من القرار هو القضاء على الشيخ ياسر عودة وعلى صوته الذي أوجعهم وأصوات جميع الأسماء الـ 15 رجل دين معه، لكن حماقة قرارهم قد قتلتهم وفضحتهم فـ 15 رجل دين شيعي إلى جانب الشيخ ياسر عودة هو إسقاط لشرعية المجلس وليس إسقاط للشيخ ياسر عودة ومن معه.. وبالتالي عندما أدرك السياسيون خطورة الموقف عليهم دفعوا بعاملهم المجلس إلى التراجع، وهنا الطامة والفضيحة أكبر وهي لماذا إذن قررتم ولماذا تراجعتم أين الشرعية في قراركم؟ التراجع دليل انهزام، وقد كان القرار دليل فضيحة وضعف وتخبط وعدم شرعية المجلس، والاختلاف الأساسي بين رجال الدين هؤلاء وعلى رأسهم الشيخ ياسر عودة مع الازدواجية الشيعية وبشكل عام مع المجلس الشيعي هو الرأي الحر المستقل الصوت الحر المستقل صوت الحق الذي يوجعهم، الصوت الذي كشف الحقائق وعرى الأباطيل والأكاذيب والافتراءات ونهج تشويههم للدين والعقائد والقيم والمجتمعات، وقد بات هذا الصوت مؤثراً حتى فيهم في أوساطهم وبدؤوا يروا التأثير في لبنان والعراق أكثر ومن المؤكد أن له صدى في إيران وإن لم يؤثر فسيترك انطباعات لدى البعض بل وسيلفت انتباه الكثير من العقول المخدرة في الدول التي لملالي إيران نفوذ فيها، الاختلاف كبير ومرعب لهم، وقد كان الخطاب موجه للازدواجية الشيعية والمجلس الشيعي وكباره الذي يأتمر بإمرتهم ومشروع التشويه العقائدي والأخلاقي القائم من قبل الشيخ ياسر عودة لهم صلبا وقاسيا ومتحديا موجهاً رسالة لهم بأنه مستمر ولن يسكت ولن ينقذهم من صوته إلا الموت، واليوم وقد ضعفت هذه الازدواجية الشيعية أكثر مما كانت عليه وبسبب ذلك أصبحت غير قادرة على مواجهة رجال الدين المثقفين، ولم يعد حتى طابورها الأول يهتم بها بقدر اهتمامه بما يحصده منها أو من خلال سطوتها وسلطتها، ولولا عصا الملالي المسلطة على جلودهم لبدؤوا بأكل بعضهم البعض منذ زمن.

اليوم لم يعد الأحرار من المثقفين الشيعة من رجال دين وغيرهم إذ تتضامن معهم أصوات حرة ومنصفة من داخل وخارج لبنان، وعلى الجانب الآخر اعتاد تيار ولاية الفقيه على محاربة أحرار الشيعة في كرامتهم وأرزاقهم ووجودهم بالحياة وقد يصل بهم الحال إلى قتل كل صوت ينطق بالحقيقة وينتقدهم حفاظاً على وجودهم الذي لا يقوم إلا على الخديعة والجريمة، ومن ضحايا هذا التيار تيار ولاية الفقيه الذين سبقوا الشيخ ياسر عودة ورفاقه كان سماحة السيد موسى الصدر الذي أسس هذا المجلس نفسه وجعل منهم أرقاماً فلما اختفى قسريا تخلوا عنه فعليا ولم تبقَ سوى شعاراتهم علماً بأن علاقة نظام ولاية الفقيه كانت في أوج قوتها مع القذافي ولن يتجرأ القذافي على فعل ذلك لولا أن خبِر موقفهم جيداً ومؤكداً أن بعضهم يعلم بحقيقة الأمر ولكنه تستر على ذلك وقد عانت أسرة السيد موسى الصدر من الموقف إلى اليوم، وبعده أتت معاناة المرجع الكبير الشجاع السيد محمد حسين فضل الله الذي قال الحق فتطاولوا عليه وترك لهم الدنيا وانسحب إلى محل الإقامة الجبرية في بيروت تحت الرقابة وللسيد المرجع فضل الله مواقف كثيرة أرعبتهم وهناك شهوداً أحياء يُرزقون على ذلك والتاريخ خيرُ شاهدٍ على ذلك، ثم اضطهادهم لسماحة المرجع السيد علي الأمين الذي قال الحق وسار في نفس مسار مدرسة جبل عامل الأصيل فاضطهدوه وصادروا حقوقه لكنه ما زال علماً شامخاً، والآن الشيخ ياسر عودة وكثيرون من هذه المدرسة، وبالطبع لا عجب ولا غرابة في استبعاد الرآي الآخر وتصفيته في هذه الأوساط التابعة خوفا من انتصاره، فتلك ثقافة ونهج نشأ عليهما نظام الملالي قبلتهم في إيران وأباد وفقهما عشرات الآلاف من خيرة أبناء الشعب الإيراني منهم مجزرة إبادة جماعية لـ 30 ألف سجين سياسي معظمهم من منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتم إعدامهم بفتوى تشكلت على إثرها لجان الموت التي نفذت الإعدامات، وأمام لجان الموت تلك كل من يخضع لمساومتهم ويبايع خميني صاحب الفتوى نجى من الإعدام ومن شر الفتوى وبالتالي تسقط شرعية الفتوى دينياً وتسقط أقنعة الدين المزيفة فهنا لا علاقة للإعدامات بالدين ولا علاقة لما أسموها بالفتوى بالدين بل للأمر علاقة بالسياسة والسلطة والوجود والمنافع والصورة هي نفس الصورة نُقِلت من طهران إلى بيروت إلى بغداد إلى صنعاء إلى دمشق.

أما الصراع الشيعي الشيعي في داخل التيار نفسه فلولا العوامل الخارجية لأكلوا بعضهم بعضاً ذلك لأنهم ليسوا على ثوابت وقيم بل على منافع وشعارات مرحلية تلبي المطالب، والصراع الشيعي الشيعي في العراق أسوأ حالاً وأسوأ مصير، ولولا عصا وسياط الملالي على رقابهم وجلودهم لبقي وجود الادعاء الإسلامي الشيعي في العراق محصوراً في فصيلين لا أكثر فصيلين قابلين كلاهما أو أحدهما للزوال والتلاشي في أقل الظروف السياسية حدة، وهنا يثبت للجميع أنه لا عقيدة وراء هذا الصراع ولا قيم وإنما غاية السلطة هي كل شيء ولأجل السلطة كل الوسائل مباحة حتى تسخير الدين وتشويهه.

الانتفاضة الوطنية الإيرانية الجارية واستعدادات المقاومة الإيرانية المتصاعدة لقلب الطاولة على رؤوس الملالي في أوجها وعلى قدم وساق، وباتت عملية الإطاحة بنظام ولاية الفقيه وسحل الملالي من عمائهم في الشوارع مسألة وقت، وستشهد المنطقة حدثاً تاريخياً كبيراً؛ وبالنتيجة تنتصر القيم والثوابت وينتصر الخير على الشر وتنتصر الشعوب

الكُرد ليسوا معارضة بل أصحاب قضية

كفاح محمود

لم يكن الكرد طيلة تاريخهم المعاصر معارضة سياسية في كل انتفاضاتهم وثوراتهم في الأجزاء الأربعة من وطنهم كردستان الذي تم تجزئته وتقسيمه على أربع دول، ولعل السبب الأهم في عدم كونهم معارضة رغم تصديهم لأكثر الأنظمة شوفينية ودكتاتورية أن أهدافهم لم تكن الوصول إلى السلطة في أي جزء من تلك الأجزاء، خاصة وأنهم -أي الكرد- لم يكن لهم سابقاً كيان سياسي مستقل أو شبه مستقل كي تتبلور لديهم معارضة سياسية على نمط المعارضات المعروفة في النظام السياسي الديمقراطي أو الشمولي، وكانت كل أحزابهم وجمعياتهم وحركاتهم إنما تعمل من أجل تحقيق الهدف المشترك لشعب كوردستان المجزّأ في أربع دول ضمت إليهم هذه باتفاقيات استعمارية بحتة وتم حرمانهم من إقامة كيانهم السياسي حالهم حال بقية الشعوب والأمم في العالم، رغم أن تجربة الإقليم الفيدرالي في العراق منذ 1992 حققت الكثير من النجاحات لكنها لم تنجح في بلورة معارضة وطنية محلية لكون الإقليم ما يزال جزءاً من دولة ضمن نظام اتحادي، وكانت الصيغة الأنجح هي ائتلاف القوى الرئيسة في الإقليم.

ودون الخوض المفصل في دهاليز التاريخ وصفحاته المكتظّة، فإن شعب كوردستان عبر تاريخه المعاصر شهد عشرات الانتفاضات والثورات ضد الأنظمة التي حكمته بعد تقسيم وطنه وتوزيعه على أربع دول، هي تركيا وإيران والعراق وسوريا، ولكل جزء تاريخ حافل بالانتفاضات والثورات التي نجحت إحداها في النصف الثاني من القرن الماضي، وتحديداً في 1946، من إقامة أول جمهورية في شرق كوردستان (إيران) وعاصمتها مهاباد، ولم تمضِ سنة واحدة حتى تم إسقاطها بتعاون النظام الإيراني مع دول الجوار حوله، وتحولت تلك الجمهورية الفتية إلى حركة تحررية، فيما بعد امتدت إلى بقية الأجزاء حتى تبلورت إلى ثورة عارمة قادها الزعيم مصطفى البرزاني في أيلول 1961م حيث استمرت حتى توقيع اتفاقية السلام في 11 آذار 1970 مع الدولة العراقية بعد أن حققت أول اعتراف حكومي بحق شعب كوردستان في إقامة كيان سياسي مستقل ذاتياً، ورغم ما شاب التجربة من انتكاس وانقلاب من قبل الدولة العراقية على الاتفاقية لكنها كانت أول اعتراف رسمي بالكيان السياسي الكردستاني.

وفي كثير من المؤتمرات أو أجهزة الإعلام تنتقد قوى المعارضة السياسية القيادات الكُردية في الدول التي ضُمت إليها كردستان لتعاملها مع الأنظمة الحاكمة دون أن تدرك بأنها ليست معارضة من أجل السلطة أو الإصلاح، بل كانت وما تزال تحمل قضية وطن وثورة شعب من أجل الانعتاق والحرية ولأجل هذا الهدف كانت تتعامل مع الجميع حينما تتوفر فرصة للسلام والحوار، والدليل على ذلك تعاملها مع كل الأنظمة التي حكمت العراق منذ تأسيس مملكته على أيدي البريطانيين عام 1921 كحركة ثورية تمثل قضية شعب ووطن تمت مصادرة أرضه لحسابات استعمارية بحتة بصرف النظر عن طبيعة ذلك النظام وشكله وليس كمعارضة سياسية من أجل السلطة أو الإصلاح.

ويتذكر الجميع، خاصة الذين عاصروا تلك الحقبة، أن قيادة الحركة الكردية كانت في صراع دموي حاد مع أي نظام من تلك الأنظمة، خاصة في العراق، لكنها حينما تتوفر فرصة للتباحث والحوار كانت تعلن وقف عملياتها والتفاوض معها، حيث أوقفت عملياتها مع النظام العراقي بعد انقلاب البعثيين على عبد الكريم قاسم وذلك لمنحهم فرصة للتفاوض، وكذلك فعلت مع عبد السلام عارف وأخيه، ثم بعد ذلك مع البكر وصدام حتى 1975 وما تلاها من سنوات مريرة خاض فيها شعب كوردستان حرب إبادة همجية بكافة الأسلحة المتاحة للنظام، بما فيها المحرمة دولياً، ناهيك عن القتل الجماعي لعشرات الآلاف من المدنيين في جينوسايد الأنفال، ورغم ذلك حينما توفرت فرصة للسلام والتفاوض في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ذهب البارزاني وبقية القيادات الكردية إلى بغداد عبر بحر من دماء الشهداء لكي تتفاوض على مستقبل كوردستان ووضعها السياسي والدستوري.

وخلاصة القول، فإن الحركة التحررية الكردستانية وقياداتها وفعالياتها السياسية لم تناضل من أجل مقاعد في السلطة التنفيذية أو البرلمانية التي تهيمن على أجزاء كردستان، بل كانت تعمل من أجل أهداف أخرى لا علاقة لها بما تفعله المعارضة في بقية البلدان، هذه الأهداف التي ترتبط بحق تقرير المصير للشعب وتحرره وتمتعه بالاستقلال حاله حال بقية الشعوب والأمم، سواء كان هذا الاستقلال فيدرالياً أو كونفدرالياً أو تاماً، وحتى يتحقق ذلك ستبقى القضية الكردية في بلدان التجزئة من أهم أسباب عدم الاستقرار والتقدم لتلك الدول.

كاريكاتير The Levant

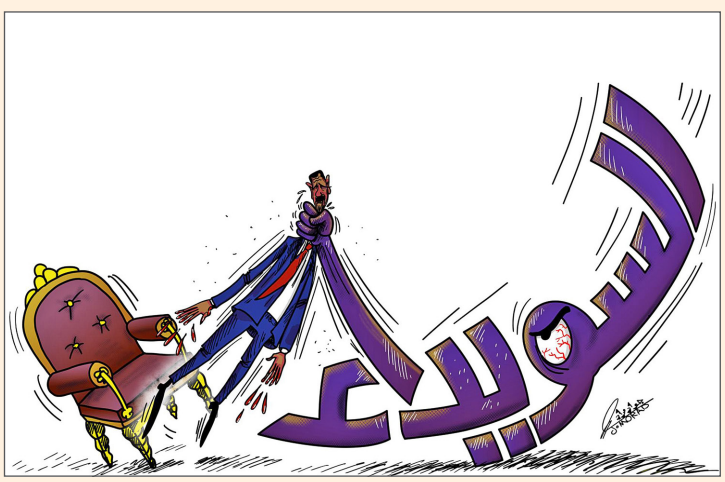

@thelevantnews0
Info@thelevantnews.com